الأمم المتحدة S/PV.4327

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٢٧**

الأربعاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس: السيد تشودري .... (بنغلاديش)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غاتيلوف
أوكرانيا .... السيد كوتشنسكي
أيرلندا .... السيد كوني
تونس .... السيد تقية
جامايكا .... السيد وارد
سنغافورة .... السيد محبوباني
الصين .... السيد وانغ ينغفان
فرنسا .... السيد لفيت
كولومبيا .... السيد فرانكو
مالي .... السيد كاسي
موريشيوس .... السيد نيوور
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572)

01-40949 (A)
0140949

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/572)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسويد ومصر وناميبيا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، سعادة السيد ليونارد شي أوكيتوندو.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد نتيتوروي (بوروندي)؛ والسيد غاسانا (رواندا)؛ والسيد نورستروم (السويد)؛ والسيد أبو الغيط (مصر)؛ والسيد ثيرون (ناميبيا)؛ والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جين – ماري غويهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غويهينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولارا أوتونو، وكيل الأمين العام بصفته ممثلا خاصا للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أوتونو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2001/572. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى عن الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١، الوثيقتان S/2001/521 و S/2001/521/Add.1.

في هذا الاجتماع سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جان - ماري غويهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيد أولارا أوتونو، وكيل الأمين العام بصفته الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة.

الآن، أعطي الكلمة للسيد غويهينو.

السيد غويهينو (تكلم بالفرنسية): صدر التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بوصفه الوثيقة S/2001/572. والتقرير يصف التطورات التي وقعت منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (S/2001/373)، يوم ١٧ نيسان/أبريل، ويحتوي على توصيات بخصوص أنشطة البعثة في المستقبل. ومن المقرر أن تنتهي ولاية البعثة يوم ١٥ حزيران/يونيه.

ويوصي الأمين العام، في تقريره بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. والغرض من هذا التمديد الطويل هو إظهار التزام مجلس الأمن بالبعثة وبحل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. وهو يرمي أيضا إلى تيسير تشغيل موظفين مدنيين ذوي كفاية عالية لازمة لضمان استمرارية أكبر.

ويطلب الأمين العام أيضا إذنا من مجلس الأمن بالانتقال إلى المرحلة الثالثة من انتشار البعثة. والمرحلة الثانية - وهي الانتشار لرصد فض اشتباك القوات عند خط المواجهة والتحقق منه - في طريق الإتمام الآن، حيث تنسحب قوات جبهة تحرير الكونغو من مواقعها الأمامية. والبعثة في سبيل تأكيد سحب وحدات تلك الجبهة من بيغيل وبولومبا. ومع ذلك، فإن الأمين العام ليس مستعدا بعد لتقديم خطط مفصلة لأنشطة البعثة في المرحلة الثالثة، حيث أن الأطراف لم توفر بعد المعلومات المطلوبة لوضع تلك الخطط المفصلة. وكما يذكر أعضاء المجلس، فإن تلك المعلومات العسكرية المحددة كانت مطلوبة وفقا لخطط انسحاب كل القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة اندماجها. والبعثة تواصل العمل مع الأطراف لتجميع وتحليل تلك المعلومات، حتى تتمكن من إعداد الخطط.

إن الأمين العام لا يسعى في الوقت الحالي إلى زيادة ملاك القوة المأذون به الذي يُقدر بـ ٥٣٧ ٥ فردا، والذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠). ومع ذلك، من المتصور مواصلة تعزيز الفرقة العسكرية للبعثة في حدود الرقم ٥٣٧ ٥. على سبيل المثال، اتساع رقعة البلاد وعدم توفر بنية أساسية يتطلبان إقامة أربع قواعد لإمداد الطائرات العمودية بالوقود - في مانونو، وإيليبو، وبونيدي وباسانكوسو - سيتطلب الأمر حمايتها بواسطة وحدات أمن مسلحة يبلغ قوام كل منها حوالي ٢٠٠ فرد. وقد ووفق بالفعل على وحدة نهرية ثانية، يبلغ قوامها ٢٠٠ فرد أيضا. وسيُحتاج إلى مراقبين عسكريين إضافيين للتحقق ولرصد بعض المواقع الأكثر بُعدا التي تحتلها الأطراف وفقا لخطة فض الاشتباك، وللتوظيف في مواقع المقار مستقبلا. ومطلوب أيضا وحدة شرطة عسكرية، وهناك حاجة إلى تعزيز الفرق الحالية في بعض المناطق، بما في ذلك كيسانغاني.

ولقد طالب مجلس الأمن بنزع السلاح من كيسانغاني في قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، وهو طلب عززته بعثة مجلس الأمن أثناء الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى المنطقة. وسوف تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إصرارها على أن يسحب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية قواته من كيسانغاني. وتحقيقا لهذه الغاية فإن المخططين العسكريين في بعثة منظمة الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة التجمع الكونغولي من

أجل الديمقراطية في وضع خطط لسحب قواته على نحو منظم من كيسانغاني.

وفي الوقت نفسه، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دراية تامة بأهمية كيسانغاني من النواحي السياسية والعسكرية والرمزية للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، فضلا عن الوضع الاقتصادي والأمني الهش المحتمل هناك. والانسحاب المتهور للقوات العسكرية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يمكنه أن يسهم في إيجاد المتاعب في المدينة وربما يسفر عن آثار تضر بعملية السلام. وتمشيا مع توقعات بعثة منظمة الأمم المتحدة أن تحتفظ السلطات المحلية بالمسؤولية عن الإدارة المدنية وصيانة القانون والنظام، ليس لدى البعثة اعتراض على بقاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بصفته سلطة مدنية فعلية في كيسانغاني. ووفقا لذلك، فمن الأمور الحيوية بالنسبة للاستقرار على الصعيد المحلي ضمان أن تتوفر للشرطة المحلية، قبل انسحاب القوات العسكرية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، القدرة على المحافظة على القانون والنظام بعد مغادرة القوات العسكرية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وبالرغم من أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعداد لبناء قوهما العسكرية بغية ضمان أمنها الذاتي، فإنها لا تعتزم القيام بمهام المحافظة على القانون والنظام في كيسانغاني.

(واصل كلمته بالانكليزية)

لقد توخى الأمين العام زيادة العناصر المدنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى الآن، ونظرا للمشاكل السوقية المرهقة المتعلقة بنشر العناصر، كانت غالبية الموظفين المدنيين في العملية من العاملين في مجالَي الإدارة والسوقيات. وفيما نفكر في الدخول في المرحلة الثالثة، من الضروري توسيع العمليات المدنية الأخرى في البعثة، بما في ذلك الموظفون العاملون في المجالات السياسية، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، وحماية الأطفال والإعلام. ويرى الأمين العام أن من الأهمية القصوى القيام، للمرة الأولى، بتضمين نواة لعنصر شرطة مدنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة.

وبإيجاز، ستكون مهام العديد من هؤلاء الموظفين المدنيين جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الشرق، وبصفة خاصة في كيفوس. وفي الوقت نفسه، سوف تشرح بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال حملاتها الإعلامية، بما في ذلك الإذاعة، للأطراف الكونغولية والشعب الكونغولي ما تقوم به وما يقوم به المجتمع الدولي على نطاق أوسع من أعمال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف تكمل المعلومات المجمَّعة البيانات التفصيلية المتوقع أن يقدمها الأطراف فيما يتعلق بالمجموعات المسلحة التي يتعين نزع أسلحتها وتسريحها.

وسوف يقوم الموظفون المعنيون بحقوق الإنسان وبالشؤون الإنسانية وبحماية الأطفال أيضا بأعمال كبيرة من حيث المساعدة في تحسين نوعية حياة الشعب الكونغولي. ومع تزايد الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين للمساعدات، ومع فض الاشتباك بين الجيوش الأجنبية وجيوش الثوار ومع بداية انسحاب تلك القوات، سوف تتزايد إمكانيات تقديم المساعدة. وينبغي ملاحظة أنه يمكن أن تزيد الأخطار، في ظل مناخ أصبح منتشرا فيه على نطاق واسع الإفلات من العقوبة والخروج على القانون في أجزاء كثيرة من البلد.

وبالإشارة إلى السؤال المحدد المتعلق بأمن السكان المدنيين في المناطق التي سوف تخليها القوات الأجنبية عند

انسحابها، أوضح الأمين العام رأيه القائل إن المسؤولية الأساسية عن أمن السكان المدنيين في تلك المناطق تقع على عاتق الأطراف. وبالرغم من ذلك، وعندما تكون المسألة آمنة، فإن القصد من نشر الموظفين المدنيين الذين سيقومون بعملية رصد حقوق الإنسان، وموظفي الشؤون المدنية، وفي نهاية الأمر، ضباط الشرطة المدنية هو تخفيف درجة التهديد الذي يحتمل أن يواجهه أولئك السكان.

وأثناء الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن مؤخرا أصبحت البعثة على دراية بالجوانب الاقتصادية للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والدور الذي يمكن أن تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين الحالة الاقتصادية. ومع أن هذه السمة ليست عادة من سمات عمليات حفظ السلام، فإن أهميتها في هذه الحالة لا تحتاج إلى زيادة التأكيد عليها. وإن إعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة - وهو ما أعلن عنه السفير لوفيت، رئيس البعثة، أثناء زيارته إلى مبانداكا - تتسم بأهمية كبيرة، لا سيما، سياسيا وعسكريا واقتصاديا. وكخطوة أولى نحو إعادة فتح النهر أمام الملاحة، غادر كنشاسا في ٨ حزيران/يونيه قارب أوروغوايان كبيران من قوارب الدوريات على متنهما ١٤ فردا من العسكريين باتجاه مبانداكا ويرافقان مركبا للشحن محملا بالمركبات والوقود وأوعية المياه. ومن المقرر أن تصل تلك القافلة إلى مبانداكا بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه. وثمة مركب آخر محمل بالوقود لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يصحبه قارب استأجرته بعثة منظمة الأمم المتحدة اليوم إلى ليسالا الواقعة بين مبانداكا وكيسانغاني.

وفي هذا الصدد، لاحظنا مع القلق البيان الصادر عن موظف أقدم في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ومفاده أن مجموعة الثوار قد تعترض قافلة الوقود التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة قبل أن تصل إلى كيسانغاني. ونقل عن الموظف أمس أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لن يسمح بوصول القارب إلى كيسانغاني قبل أن تحقق بعثة منظمة الأمم المتحدة في مزاعم انتهاكات وقف إطلاق النار التي يدعي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بأن قوات الحكومة قد ارتكبتها. ويدعي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أيضا بأن إعادة فتح النهر ”لن يفيد سوى الرئيس كابيلا ويسهل عمليات التسلل“.

وغني عن القول إننا لا نقبل ذلك التفسير، ونواصل تفضيل إعادة فتح النهر أمام الملاحة كأكبر خطوة منفردة هامة يمكن اتخاذها لتعزيز الانتعاش الاقتصادي في البلد وتمكين الشعب الكونغولي من إعادة التواصل فيما بينه، وتعزيز السيادة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ناهيك عن تمكين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دعم أفرقتها التابعة لها في جميع أنحاء البلاد على نحو أرخص وأيسر استدامة. وسوف يناقش الجنرال ديالو، قائد القوة، هذه المسألة اليوم مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كمسألة لها أهمية حاسمة. ولعل المجلس يرغب في مطالبة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بألا يربط بين سير قافلة بعثة منظمة الأمم المتحدة وبين طلبه إجراء تحقيق في الادعاءات بانتهاكات وقف إطلاق النار. وسوف تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة بالتحقيق في تلك الادعاءات، على غرار ما قامت به في الماضي، وسوف تعلن في أسرع وقت ممكن عن النتائج التي تتوصل إليها.

ويرحب الأمين العام في تقريره، بإعلان السير كيتوميلي ماسيري، الميسر المحايد للحوار الكونغولي، عن عقد اجتماع تحضيري للإعداد لإجراء حوار في ١٦ تموز/يوليه. وسوف تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم الجهود التي يبذلها الميسر وتتطلع إلى حدوث المزيد من التطورات بصدد التخطيط للحوار

وإجرائه. ولقد أرسل السير كيتوميلي اثنين من مستشاريه الأقدمين هما السيد أرشيبالد موغوي، والسيد محمد حسن ولد لبساط، ليقوما بزيارة إلى ١١ مقاطعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية الإعداد للاجتماع التحضيري المقرر انعقاده في ١٦ تموز/يوليه.

ومنذ استكمال التقرير، حدثت تطورات قليلة سوف أسترعي انتباه المجلس إليها. ومن بينها ادعاءات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بأن القوات الكونغولية المسلحة قد احتلت مواقع أخلاها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وتعتزم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التحقيق في هذه المزاعم، وبحثت هذه المسألة مع الحكومة.

وكما يعلم المجلس، كنا نأمل أن يتمكن الممثل الشخصي للأمين العام، كامل مرجان، من أن يكون معنا هذا الأسبوع. ولكن للأسف وهو في طريقه إلى هنا أصيب بنوبة شديدة من مرض الملاريا، وهو يتماثل الآن للشفاء في جنيف. وفي طريقه إلى هناك، زار ليبرفيل لإجراء محادثات مع الرئيس بونغو. وأكد رئيس الدولة الغابونية مجددا على استعداده لمساعدة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من خلال الحوار بين الأطراف الكونغولية. ولقد أبلغ الرئيس بونغو السيد مرجان بأنه يحافظ على علاقته مع العديد من الزعماء السياسيين الكونغوليين، بمن فيهم زعماء المعارضة المسلحة. ولدى التكلم عن انسحاب القوات الأجنبية أصر رئيس غابون على التفريق بين "الغزاة" و القوات المدعوة.

وتواصل القوات الأوغندية والزمبابوية الانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد أبلغت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن المزيد من التحركات لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالرغم من أن بعض القوات الأوغندية تم أيضا نشرها في بيني بعد وقوع قتال هناك مؤخرا بين قوات جبهة تحرير الكونغو وعناصر سابقة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وتقول التقارير أيضا إن بيني تشهد مصادمات بين رجال ميليشيا ماي – ماي وجبهة تحرير الكونغو. ويبدو أن جنود قوة الدفاع الزمبابوية تستعد أيضا للجلاء عن موقعها في إيكيلا، كما أعلنت حكومة ناميبيا نيتها سحب قواتها قبل ٣١ آب/أغسطس.

وعلى افتراض أن الأطراف ستواصل الالتزام باتفاق لوساكا والخطط التي أعدتها هي بأنفسها، تكون البعثة مقبلة على الدخول في مرحلة مضنية بشكل خاص من أنشطتها. ومن شأن استمرار مجلس الأمن في دعمه، مثلما أثبتت مصادقة المجلس على تقرير الأمين العام وتوصياته، أن يرسل إشارة مقنعة إلى الأطراف بأن الأمم المتحدة مستعدة لبذل ما في وسعها لمساعدتها في جهودها لاستعادة السلم والأمن وأساس الازدهار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غيهينو على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى عرضه للتقرير الثامن للأمين العام.

أعطي الكلمة الآن للسيد أولارا أوتونو.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): من الرائع أن نراكم يا سيدي تترأسون هذه الجلسة، وأنتم النصير المتفاني في حماية الأطفال. كذلك فهو أمر طيب جدا أن يكون معنا هذا الصباح وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أتيحت للتو مهمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان هدف زيارتي التقييم المباشر لأثر الحروب على الأطفال. وفي سياق ولايتي وبموجب طلب مجلس الأمن في القرار ١٣٤١ (٢٠٠١)، تمكنت من زيارة أجزاء مختلفة

من البلاد، بما فيها العديد من الأقاليم. وأينما ذهبت كنت أجرى مناقشات مع السلطات السياسية والعسكرية، ومع المنظمات غير الحكومية الإنسانية المحلية والدولية، وبالطبع مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ولكن الشيء الأهم هو أنني تمكنت في كل أرجاء البلاد من الالتقاء مع مجموعات مختلفة من الأطفال المتضررين من الحرب وأسرهم ومن الاستماع إليهم بشكل مباشر.

ولا بد أن أقول للمجلس إن الأثر المباشر وغير المباشر للحروب كلف الأطفال كثيرا. انظروا إلى الحقائق التالية في بلد فيه ما يقرب من ٥٠ في المائة من السكان البالغ عددهم ٤٩ مليون نسمة أطفال تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. الأغلبية العظمى من حوالي مليوني نسمة مشردين داخل البلد بسبب الحروب هي من الأطفال والنساء. ومئات الآلاف من الأطفال يعانون أو لقيوا حتفهم من سوء التغذية الحاد ومن أمراض يمكن الوقاية منها بسبب الظروف التي أوجدتها الحروب. وطبقا لمنظمة غير حكومية، هي لجنة الإنقاذ الدولية، كان هناك منذ اندلاع الأعمال العدوانية في آب/أغسطس ١٩٩٨ ما لا يقل عن ٢,٥ مليون حالة مما يسمى بالوفيات الزائدة - أي الوفيات التي تفوق العدد المتوقع عادة - في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها. وكان أغلب هؤلاء الضحايا من الأطفال.

وتعيش اليوم أغلب العائلات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دولار واحد في اليوم. ويساء تغذية ٤٠ في المائة من أطفال البلد بشكل منتظم وخطير. ولقد تضاعف معدل وفيات الأطفال في السنوات العشر الماضية. وأكثر من نصف الأطفال في سن التعليم لا يذهبون إلى المدارس، كما ارتفع بشدة معدل عمالة الأطفال، خاصة في مواقع التعدين، وبغاء الأطفال وأطفال الشوارع. وهناك الأذى النفسي الخاص والصامت للبنات اللاتي يتعرضن للإيذاء الجنسي و لفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز ويجبرهن الجنود من مختلف الانتماءات على أن يكن خليلات لهم. وأينما ذهبت كنت أتلقى تقارير مماثلة عن التجنيد على نطاق واسع للأطفال المحاربين في كل أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كل هذه الفئات من الأطفال المتضررين من الحرب تحتاج اهتماما ودعما عاجلين منا. وعلى ضوء زيارتي، أود تقديم التوصيات التالية لكي ينظر المجلس فيها. توجد حاجة ملحة لوضع خطة عمل لمعالجة الحالة الخطيرة للأطفال المتضررين من الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد أن تصبح حمايتهم وإعادة تأهيلهم أولوية وطنية وسياسية. وينبغي أن يحتل هذا موقعا بارزا في جدول أعمال الحوار بين الأطراف الكونغولية وفي عملية السلام بصفة عامة.

والآن كلمة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد كان لوصول الوحدة العسكرية والمراقبين العسكريين أثر هائل على السكان المحليين. وهناك ثلاثة عناصر يبدو أن لها مغزى خاصا بالنسبة إلى المجتمعات المحلية. إن مجرد وجود هؤلاء الموظفين يجلب ثقة واطمئنانا تمس الحاجة إليهما بين السكان المحليين، مما يسمح لهم باسترداد أجزاء من حياتهم المدمرة. وييسر هؤلاء الموظفون الأنشطة الإنسانية ويشاركون فيها، كما أن لهم علاقة وثيقة بحماية الأطفال. وأنا أوصي بقوة بتوسيع نطاق هذه العناصر في دور البعثة وتعزيزها. فسوف يفيد هذا الأمر السكان المحليين ويعزز أكثر من المصداقية الكبيرة التي تتمتع بها الأمم المتحدة.

وهناك حاجة إلى أن تصاحب عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تم إنعاشها، جهود موازية للحصول على حرية إيصال المساعدة الإنسانية الجادة وتوفيرها للسكان المكروبين - ولاسيما الأطفال والنساء.

ومن الطبيعي أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان رفاهة الأطفال – وبالتالي مستقبل البلاد – تقع على عاتق الزعماء الكونغوليين. ولقد أهبت بهم أن يضطلعوا بكامل مسؤوليتهم في هذا الخصوص.

ولكني اليوم أناشد المجتمع الدولي أن يؤدي دوره ويمد يده للأطفال الكونغوليين ويمنحهم مساعدة ملموسة، وأن يركز بوجه خاص على إصلاح المدارس ومراكز الرعاية الصحية على المستويين الأساسي والمحلي، وعلى توفير الموارد المطلوبة بشدة لتسريح الأطفال المحاربين. هذه التدابير ضرورية لكسر دائرة اليأس والاستغلال الحالية. كما أنها ستكون بمثابة وسائل لحماية وإعادة تأهيل الأطفال ومنع انزلاقهم مرة أخرى في تلك الدائرة.

إن التجنيد المكثف للأطفال واستخدامهم أطفالا محاربين أصبحا أمرا يرقى إلى مستوى الكارثة التي تدمر بشكل منتظم نسيج ومستقبل الكونغو وسائر منطقة أفريقيا. فمكان الأطفال في المدارس، مع أسرهم وأصدقائهم – وليس في أرض المعارك.

لذلك اقترحت برنامج العمل التالي المكون من خمس نقاط، والذي قبله الزعماء السياسيون والعسكريون لكل الفصائل. والبرنامج هو التالي: الوقف التام – وقف شامل وكامل لتجنيد الصغار الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وإنشاء آلية للرصد والإبلاغ عن تطبيق ذلك الالتزام؛ وتنظيم حملة توعية جماهيرية كبرى لتوعية الجيش والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية؛ وتنظيم زيارات مشتركة تقوم بها البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والسلطات العسكرية للمعسكرات والثكنات العسكرية التي يرتاب في وجود أطفال فيها؛ وإنشاء القدرة والهياكل اللازمة في الميدان من أجل تسريح الأطفال المحاربين وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بحكومة وشعب جمهورية الكونغو وأن أهنئهما على التصديق مؤخرا على البروتوكول الاختياري الذي أعلن خلال زيارتي للبلد.

وهذه الالتزامات والتدابير الهامة يتعين ترجمتها إلى عمل ملموس يمكن أن يحدث أثرا في حياة الأطفال على أرض الواقع. وإني أعول على القادة السياسيين والعسكريين لإظهار الإرادة السياسية اللازمة والوفاء بالتزاماتهم.

ولكن في هذه الأثناء، نحتاج، نحن العاملين في المجتمع الدولي بشكل وثيق مع المنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، إلى إنشاء إطار – أو شبكة عمل – لمراقبة سلوك الأطراف في الصراع فيما يتعلق بواجباتها والتزاماتها بحماية الأطفال.

وقد أصبح تجنيد الأطفال أيضا نشاطا عابرا للحدود على نطاق المنطقة دون الإقليمية. إذ يجري تجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويؤخذون إلى البلدان المجاورة للتدريب، ثم يعادون ليحاربوا في الكونغو. وبالمثل، يجري تجنيد أطفال من البلدان المجاورة ويؤخذون ليقاتلوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا فإننا في حاجة إلى جار يتخذ مبادرة لتعزيز الحماية والرقابة والدفاع عن القضية فيما يتعلق بهذه الممارسة المدمرة على الصعيد دون الإقليمي.

وقد أشرت سابقا إلى الضعف المتميز للفتيات اللاتي يتعرضن للاعتداء الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من قبل الجنود من مختلف الجماعات. وهناك حاجة إلى برنامج خاص للوفاء بالاحتياجات الخاصة لهذه الفئة من الضحايا. ويزداد هذا الأمر أهمية بسبب وصمة العار الاجتماعية والتكتم الذي يسود، مما يجعل من الصعب معالجة هذه المسائل في داخل المجتمعات المحلية.

ويجب علينا أيضا أن نكون متيقظين للغاية في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم الإفلات من العقاب، عاجلا أو آجلا، بالنسبة للجرائم التي ترتكب ضد الأطفال. وإني أحث البلدان المساهمة بقوات وأشجعها - وأعلم أن زملاءنا في إدارة عمليات حفظ السلام يبذلون كل ما في وسعهم - على توفير مزيد من التدريب المنتظم للجنود الذين يعملون في البعثة.

وما رأيته في الكونغو شجعني على أصعدة أخرى. إذ شجعني للغاية نشاط والتزام المجتمع المدني في جميع أرجاء الكونغو. وإني أحث الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع الدولي على ربط جهودنا على نحو أوثق كثيرا بجهود منظمات المجتمع المدني المحلية. وهذه أفضل طريقة، في الأمد الطويل، لجعل جهودنا ذات استمرارية ولبناء القدرة المحلية على الحماية والدفاع عن القضية.

وحيثما ذهبت كان الأطفال وآباؤهم يدعون إلى وضع حد للحرب - إذ عانى الأطفال الكونغوليون أكثر بكثير مما يجب - ووضع حد لنهب الثروات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن أقول إن النهب الواسع والمنتظم للماس، والكولتان، والأخشاب والبن من جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل الجميع أمر مرفوض تماما. فهذا يعني سلب الأطفال الكونغوليين حقوقهم المكتسبة بالميلاد، في الموارد التي ينبغي أن تستخدم لتعليمهم ورعايتهم الصحية ونموهم. وعلاوة على ذلك، أصبح من أكثر الطرق ضمانا لإذكاء استمرارية الحرب. ويتطلع أطفال الكونغو إلى المجلس ليتخذ إجراء حاسما لوقف هذه الممارسة.

وختاما، أود أن أقول إنني أعجبت وشجعت بشكل خاص بالتزام جميع قطاعات الشعب الكونغولي من جميع المذاهب بالحفاظ على وحدهّا الوطنية؛ وبقوة المجتمع المدني ومشاركته في جميع أرجاء البلد؛ وبجلد وتصميم الجماعات المحلية والشباب.

والكونغو الموحد والقوي المتمتع بالسلام فيه خير الأطفال الكونغوليين. وفيه خير لتنمية أفريقيا ومستقبلها، وفيه خير للسلم والأمن الدوليين. وإني أتطلع إلى العمل على نحو وثيق للغاية معكم في المجلس، سيدي الرئيس، وكذلك مع إدارة عمليات حفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من الوكالات والمنظمات غير الحكومية على متابعة هذه المسائل وعلى التوصيات التي قدمتها لعناية المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوتونو على إحاطته الممتازة. وأود أيضا أن أشكره، بالنيابة عن المجلس، على القيام بزيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما كلفه المجلس. ونرى أن برنامج عمله ذا النقط الخمس، الذي يقول إنه يحظى بقبول جميع الأطراف السياسية، سيقتضي اهتمام المجلس ونحن ننشغل بإعداد مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن نقاطا أخرى شتى، ولاسيما الزاوية دون الإقليمية التي ذكرها السيد أوتونو، ستتطلب توجيه اهتمامنا بشأن ما يتصل بذلك من بنود جدول أعمال المجلس. وأشكره أيضا على إشارته الكريمة إلى شخصي.

أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد أوكيتوندو.

السيد أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): سيدي، اسمحوا لي بادئ ذي بدء، بالنيابة عن وفدي، أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. فبينما أعرب عن تقديري لخصائص سلفكم، ممثل

الولايات المتحدة الأمريكية، فإني سعيد على وجه الخصوص بأن أرى الرئاسة تؤول إلى ممثل بلد صديق، هو بنغلاديش.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده المثابرة من أجل صون السلم واستعادته في جميع أرجاء العالم، ولاسيما على تقريره الثامن عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن امتناننا للسيد أولارا أوتونو وللسيد غينو على البعثة التي قاما بها إلى بلدي.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق امتنان حكومتي والشعب الكونغولي لبعثة مجلس الأمن التي زارت منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو لاكتساب نظرة مباشرة في حقائق الأزمة الكونغولية ولتقييم الآليات اللازمة لحلها بشكل أفضل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني العميق لجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما السفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قاد تلك البعثة ببراعة فائقة، مما ترتب عليه ارتياح كبير لدى كل الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بعملية السلام الجارية في بلدي، أود أن أعلق على بضعة مسائل تعتبرها حكومتي أساسية. وسأناقش النقاط التالية: فض الاشتباك؛ ونزع السلاح في كيسانغاني؛ وانسحاب القوات الأجنبية؛ ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وتسريحها، وترحيلها، وإعادة إدماجها وإعادة توطينها؛ والحالة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و، أخيرا، الانتقال إلى المرحلة الثالثة.

وإذ نتناول عملية فض الاشتباك، فإننا نحيط علما بحقيقة أنه كانت هناك تأخيرات بسبب الرفض المستمر من قبل أحد الأطراف في اتفاق لوساكا الامتثال بخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية لفض الاشتباك وإعادة الانتشار، على الرغم من الوعود المتكررة كثيرا.

وقد أمر مجلس الأمن ذلك الطرف بفض الاشتباك في محافظة إيكواتيور ابتداء من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، والانسحاب إلى مواقع دفاعية جديدة بموجب خطط هراري الفرعية.

وترى حكومة بلادي لزاما عليها أن تخطر مجلس الأمن بأن هذا الطرف لم يفض الاشتباك بأي شكل من الأشكال تمشيا مع خطة كمبالا الموقعة بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وحتى يكون فض الاشتباك متسقا مع خطة كمبالا، على هذا الطرف أن ينسحب لمسافة ١٦٥ كيلومترا على الأقل من مواقعه الحالية. وفي حالة عدم فض الاشتباك في غضون فترة وجيزة، على النحو الذي حدده هذا المجلس، يتعين تنفيذ التدابير المحددة في الفقرة ٢٨ من القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير. وفضلا عن ذلك، فهذا هو موقف المجلس، الذي عبر عنه بوضوح في الفقرة ١٠٣ من تقرير البعثة الوارد في الوثيقة S/2001/521 المؤرخ ٢٩ أيار/مايو، إذ أكدت الهيئة الرئيسية المعنية بصون السلم والأمن الدوليين أن أعضاءه سوف يردون بحدة ما لم ينسحب هذا الطرف إلى المواقع المتفق عليها اعتبارا من ١ حزيران/يونيه.

أما فيما يتعلق بمسألة تجريد مدينة كيسانغاني من الأسلحة، فيرى وفد بلادي أنه ينبغي حلها على أساس مراعاة الأولويات. وقد لاحظت بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى أن كيسانغاني لم تجرد بعد من الأسلحة. وإن تعمد عدم تجريد المدينة من السلاح على هذا النحو لا يمكن اعتباره إلا انتهاكا صارخا للأحكام ذات الصلة للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الذي اعتمده المجلس بالإجماع منذ أكثر من عام، والذي

أعيد التأكيد على أحكامه بموجب الأمر رقم ١١٦ الصادر عن محكمة العدل الدولية المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، فيما يتعلق بالأنشطة المسلحة على أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أذكر المجلس، وإن كان ذلك قد يثير الملل لأعضائه، بأن مدينة كيسانغاني قد عانت من حربها الخاصة في إطار حرب الاعتداء. فقد كانت كيسانغاني مسرحا لقتال عنيف بصورة غير عادية بين القوات المسلحة النظامية لكل من أوغندا ورواندا، في انتهاك ليس لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار فحسب، بل وللقانون الدولي العام في المقام الأول. وقد أدى كل هذا القتال إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح، فضلا عن الدمار الذي أصاب البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة. وتركت هذه المواجهات المسلحة الخطيرة أثرا لا يمحى فضلا عن حالة الصدمة العميقة التي يعانيها سكان كيسانغاني.

ولذا، تطلب حكومة بلادي إلى مجلس الأمن أن يحدد في مشروع القرار الذي يوشك أن يعتمده فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تاريخا محددا لتجريد مدينة كيسانغاني من الأسلحة بشكل كامل وفعال. ومن واجب مجلس الأمن أن يوجه رسالة واضحة ومحددة يذكر فيها قوى الاحتلال بأن عليها ألا تستهين بتصميمه على فرض احترام جميع القرارات المتعلقة بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن عليها أن تجرد مدينة كيسانغاني من الأسلحة في أسرع وقت ممكن.

ومن واجب مجلس الأمن أيضا ان ينظر في اتخاذ تدابير ابتكارية لضمان احترام القرار ١٣٠٤(٢٠٠٠). وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز القوات المغربية وأن تزيد من الموظفين المدنيين وغيرهم من المرتبطين بهم بغية المساعدة في إدارة هذه المدينة. ومثلما كانت كيسانغاني رمزا لاستشهاد الشعب الكونغولي ومعاناته، فنحن على اقتناع بأنها ستصبح رمزا سياسيا وماديا للتجديد واستعادة الشعب لكرامته.

وفيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة توطينها، فقد أكد كل زعماء المنطقة لبعثة المجلس على الهدف المشترك المتمثل في الانسحاب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للاحكام ذات الصلة للقرار ١٣٠٤(٢٠٠٠). وفضلا عن ذلك، أعلنا في لوساكا بوضوح أن هذا المفهوم لانسحاب القوات الأجنبية لا بد أن يتضمن جدولا زمنيا يبدأ في ٢٢ شباط/فبراير٢٠٠١.

وكما هو معروف، فإن الجنرال نجوكي موانيكي، رئيس اللجنة العسكرية المشتركة المكلفة بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، قد عقد اجتماعا للجنة في ٢٢ حزيران/يونيه بغية وضع الانتهاء من وضع الخطط الدقيقة للانسحاب ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها. ومن أجل النهوض بعملية السلام، تؤكد حكومة بلادي على أنها لن تألو جهدا في هذا الاجتماع لاستكمال خطط الانسحاب ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها. وستصدر تعليمات محددة لممثل الحكومة حتى يساهم في حل كل المسائل العالقة.

وفيما يتعلق بترع أسلحة الجماعات المسلحة، وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، سوف يتم ذلك وفقا لاتفاق لوساكا، الذي، كما قد نتذكر، يسلم بالحاجة لإيجاد حلول للشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغ المجلس بأن حكومة بلادي قد اتخذت مبادرة بفتح اتصالات مباشرة على أعلى مستوى مع زعماء البلدان المعتدية. ونحن نسعى لتحديد

شواغلنا الأمنية بشكل يعول عليه وكذلك تحديد طرائق عملية للاستجابة لها. وذلك هو السبيل الوحيد أمامنا لإيجاد وسيلة لتحقيق وفاق بين بلداننا ولإرساء تعايش سلمي بين دولنا وشعوبنا.

وفيما يتعلق بحكومة بلادي، بوسعي أن أؤكد للمجلس أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لايمكنها أن تكون قاعدة انطلاق لزعزعة استقرار البلدان المجاورة .ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن نعرف أن السلام الذي يستعاد من خلال المفاوضات بين الدول لن يدوم طويلا ما لم تعالج الأسباب الجذرية للازمة في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك الاستبعاد والافتقار إلى التسامح. والسلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى أمر يتطلب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والوفاق الوطني والمصالحة في كل بلد من بلداننا. إن إغفال هذا البعد لقضية السلام من شأنه أن يؤدي إلى إطالة أمد التوتر لفترة أطول أو إلى أجل غير مسمى، وإلى تعزيز مواقف من ينادون بالتطهير العرقي. وإن من يعتنق هذه الأفكار أو ينادي بها ينبغي ملاحقته ومحاكمته أمام محكمة دولية.

أما بالنسبة للحوار بين الطوائف الكونغولية، فإن حكومة بلادي تؤكد من جديد التزامها بهذا المنتدى الكبير، الذي تراه عملية لارجعة فيها، وأنه خير وسيلة ممكنة للوفاق الوطني. ونحن نثق في قدرة الرئيس ماسيري على النهوض بالحوار بين الطوائف الكونغولية في أقرب وقت ممكن. ونتمنى أن يكون هذا الحوار عملية شاملة تنصهر فيها جميع الاتجاهات والشرائح الاجتماعية – السياسية في بلادي، وذلك دون تدخل أجنبي أو ضغط عسكري من أي نوع، حتى تتمكن الأطراف هذه من أن تتأمل في هدوء مستقبل الأمة الكونغولية وأن يكون لها رأيها في المؤسسات الجديدة للجمهورية المقبلة. ولهذا فقد رحبنا باقتراح ميسر الحوار عقد اجتماع تحضيري لهذا الحوار في ١٦ تموز/يوليه٢٠٠١.

أما فيما يتعلق بتجنيد الأطفال، فقد أصدرت حكومة بلادي بالفعل مرسوما، أشار إليه السيد أوتونو في وقت سابق، يحظر تجنيد الأطفال الجنود في القوات المسلحة الكونغولية، مع البدء في عملية تسريحهم. وخلال زيارته الأخيرة لكينشاسا، لاحظ السيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح، أن بلادي وقعت وصدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل والمعني باستخدام الأطفال في الصراع المسلح، وكذلك البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال والصور الخلاعية للأطفال.

وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بدأت حكومة بلادي مؤخرا حملة توعية واسعة النطاق لكفالة التسريح الفوري للجنود الأطفال ممن لايزالون مجندين في القوات المسلحة الكونغولية، ووقف استخدام الأطفال الجنود وحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي وجميع أشكال الاستغلال.

فيما يتعلق بالوضع الإنساني والإنعاش الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لابد من أن نلاحظ أن الوضع الإنساني في بلادي أقرب إلي الكارثة. إذ وفقا للمعطيات التي وفرتها منظمات غير حكومية، مثل لجنة الإنقاذ الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، لقي أكثر من ٢,٥ مليون كونغولي حتفهم في الأراضي المحتلة بوصفهم ضحايا مباشرين أو غير مباشرين للعدوان. وتتحدث الهيئات مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية، عن كارثة إنسانية لا تحتمل. فهناك مليونان من المشردين داخلياً. وقد لجأ زهاء ٠٠٠ ٤٠٠ شخص من أبناء الكونغو إلى البلدان المجاورة. وتأثر ستة عشر مليوناً بشكل مباشر من جراء الحرب، وتضاعف عدد الضعاف من أطفال الشوارع، والأرامل، والأيتام. وجرى تجنيد الأطفال بالقوة.

ولاحظت بعثة المجلس الحالة الخطيرة التي يعانيها السكان الكونغوليون في المقاطعات الواقعة تحت الاحتلال، فضلاً عن الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد كان لقيام الحكومة بتخفيض العملة، بناء على توصية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تأثير مدمّر على حياة شعبي اليومية.

أضف إلى ذلك أن النهب المنظم للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللثروات الأخرى التي تحفل بها أرضها وما يقع في باطنها ما زال جارياً دونما ضابط ودون عقاب على الإطلاق، مما يحرم شعباً بأسره من الاستفادة بالموارد الكثيرة التي يحظى البلد بها.

ويدرك المجلس أيضاً أن هذه الأنشطة تتعارض مع القانون الدولي العام وتشكل انتهاكاً لحق شعب الكونغو في التمتع بحرية التصرف في ثروته وموارده الطبيعية، على النحو الوارد في المادة ١ المشتركة بين عهدي الأمم المتحدة الصادرين في عام ١٩٦٦: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها تشكل مخالفة لمبدأ احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها، الذي أعيد تأكيده مراراً في قرارات الأمم المتحدة عن الحالة في بلدي.

وقد حددت بعثة مجلس الأمن ٤٠ مشروعاً صغيراً ذات أثر سريع أعلنت على الملأ أنه سيجري الاضطلاع بها في المناطق التي تنشر فيها وحدات البعثة. وتعرب حكومتي عن امتنانها لرئيس بعثة مجلس الأمن على مناشدته مؤسسات بريتون وودز أن تساهم في تنفيذ هذه المشاريع.

بيد أن ما يهم سكان الكونغو هو ضرورة أن تشتمل الخطط الرامية إلى إحلال السلام الدائم على أحكام لإدارة الحالة بعد انتهاء الصراع تكون ملائمة لهذه الأزمة. إذ تحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي. فلابد من أن يلتزم، في بادرة على التضامن الدولي تتمشى مع الاحتياجات القائمة، بمد يد المساعدة إلى بلدي، وخاصة عن طريق استئناف قدر مناسب من التعاون الهيكلي المتعدد الأطراف والثنائي، فضلاً عن توفير سبل الوصول إلى مختلف الآليات اللازمة لتخفيف عبء الدين، بما في ذلك التسهيلات التي تتمتع بها البلدان الخارجة لتوها من الصراعات المسلحة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وبالتصدي لعملية تعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوجه الصحيح منذ البداية لن يترتب عليها سوى النهوض بالحالة في كافة أرجاء أفريقيا الوسطى و منطقة البحيرات الكبرى، التي تشمل رواندا وبوروندي، والتي كانت توجد فيها إلى عهد غير بعيد آلية للتنظيم كان لها أثر تكاملي يسّر التعايش السلمي فيما بينها. ويمكن إحياء هذه الآلية بشكل آخر يمكن أن نتفق عليه جميعاً.

لذلك يجب التعجيل بعمليتي فض الاشتباك والانسحاب من أجل وضع حد للشقاء الذي يعانيه شعب الكونغو. ومن شأن عملية إنسانية واسعة النطاق على الصعيد الدولي، أبدت كثير من البلدان الصديقة بالفعل استعدادها للمشاركة فيها، أن تتيح لجمهورية الكونغو الديمقراطية في النهاية تهيئة الأوضاع المثلى لتقليص أشكال التعاون الهيكلي التقليدية.

أما فيما يتعلق بالانتقال إلى المرحلة الثالثة، فمن المهم التنويه بأن الأمين العام في تقريره، استناداً إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة المجلس الموفدة إلى منطقة البحيرات الكبرى، يدعو المجلس إلى الموافقة على الانتقال إلى المرحلة الثالثة للبعثة.

وتحيط حكومتي علماً بالحد الأقصى لقوامها البالغ ٥٣٧٥ فرداً. بيد أننا نطلب بقوة أن يعاد تحديد ولاية البعثة

بحيث تمنح قدرة واضحة على الإنفاذ. وهذا من وجهة نظر شرط مسبق لنجاح العملية.

كما يبدو لي من الأمور الحيوية التشديد على أن الضرورات الملحة المتعلقة بأنشطة انسحاب القوات الأجنبية تستدعي زيادة في قوام البعثة من الموظفين المدنيين والعسكريين والملحقين بهم، حتى يتسنى لها النجاح في الاضطلاع بسياسات الدعم لكفالة أن يسود السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولدى حكومتي اقتناع بأنه ضماناً لتطور جميع الأنشطة ذات الصلة بالبعثة واللجنة العسكرية المشتركة ومتابعتها، فإن الجمع بين هذين الكيانين في كينشاسا وفي الميدان من شأنه تعزيز إحراز التقدم في عملية السلام. ولهذا السبب تدعو حكومتي مجلس الأمن لاستخدام كل ما له من نفوذ من أجل كفالة تحقيق القرار المتخذ بإيجاد مكاتب مشتركة بين اللجنة العسكرية المشتركة والبعثة ، وهو أمر قبلته جميع الأطراف، وبصفة خاصة مع مراعاة أن الشواغل الأمنية التي أعربت عنها بعض الأطراف في الماضي قد ثبت في التقرير المقدم من رئيس اللجنة العسكرية المشتركة إلى وفد مجلس الأمن في لوساكا في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١، عدم استنادها إلى أي أساس.

ولا يسعني أن أختتم كلامي دون إعادة الإعراب عما يساور حكومتي من القلق بشأن السرعة البطيئة التي تسير بها عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحكومتي على اقتناع بأنه نتيجة للمماطلة، فلن يتسنى تحقيق النجاح في تنفيذ العملية الجارية الآن إلا بمزيد من مشاركة مجلس الأمن وإعادة تحديد ولاية البعثة،، بمنحها قدرة واضحة على الإنفاذ.

وختاماً، لوضع حد للادعاءات التي تطلقها بعض الجهات،تدعو الحكومة البعثة إلى تكثيف انتشارها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الواقع حالياً تحت الاحتلال. ويبرر كل هذا الحاجة الماسة إلى إعادة تحديد الولاية وزيادة ملاك البعثة من الموظفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس. وإضافة إلى أعضاء المجلس الـ١٥، فقد طلب ستة آخرون الكلام في هذا الموضوع، ولذا فإني أشدد على ضرورة الإيجاز والتركيز بالنسبة للبيانات التي سيجرى الإدلاء بها هنا.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري أن أرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد شي أوكيتوندو.

وأتوجه بالشكر أولاً إلى السيد جان-ماري غينو والسيد أولارا أوتونو علىعرضيهما الرائعين للحالة، وأقدم تمنياتي الحارة بالشفاء للممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل مرجان.

لقد اتسمت البعثة التي اضطلع بها مجلس الأمن مؤخراً إلى منطقة البحيرات الكبرى بأهمية غير عادية. فقد جعلت في الإمكان إحراز قدر من التقدم محدود ولكنه ملموس. وتظهر عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورات مشجعة. فوقف إطلاق النار يجري احترامه بشكل كامل. وفض الاشتباك ماض في طريقه. وقد بدأت عدة دول في سحب قواتها من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك أوغندا، وزمبابوي، وقريباً ناميبيا.

والحوار بين الكونغوليين يتقدم أيضاً، حيث يقوم مبعوثو السيد ماسيري بزيارات إلى جميع مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بهدف تعيين ممثلين بغرض إجراء

الحوار، الذي سيبدأ الاجتماع التحضيري له في ١٦ تموز/يولية. وختاماً، فإن الإعلان عن إعادة فتح نهر الكونغو، مع وصول الوحدة النهرية من أوروغواي، بشير أمل لملايين الكونغوليين من كينشاسا إلى كيسانغاني. ولا ينبغي لأي من الأطراف أن تهدد بالخطر هذا الأمل على أي وجه من الوجوه. بل يجب أن تشارك جميعها بنشاط في لجنة حوض نهر الكونغو.

وقد أتيحت لمجلس الأمن فرصة لتناول هذه النقاط المتنوعة خلال نظره في التقرير المقدم من بعثته إلى منطقة البحيرات الكبرى.

اليوم، معروض علينا التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2001/572 وفيما نعمل على وضع مشروع قرار لتمديد ولاية البعثة، يجب أن نقيِّم الحالة الراهنة وننظر في الرسالة التي ينبغي أن يبعث بها المجلس إلى الأطراف.

إن المجلس يتشاطر التفاؤل الحذر الذي يشير إليه الأمين العام في تقريره. لكن عملية السلام لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة. فهي لا تزال هشة، ويجب على أطراف الصراع أن تواصل جهودها. أولا وقبل كل شيء، مرحلة فض الاشتباك يجب أن تكتمل، وأطراف الصراع أعدت ووقعت خططا لفض الاشتباك، وهذه يجب أن تنفذ تنفيذا تاما.

لقد أعلنت جبهة تحرير الكونغو أنها ستفض الاشتباك وتعيد الانتشار إلى المواقع المتفق عليها اعتبارا من ١ حزيران/يونيه. وهذا الإعلان وارد في محضر اجتماع اللجنة السياسية وبعثة مجلس الأمن. والسيد جان - بيير بيمبا أعاد تأكيد ذلك الالتزام خلال لقائه ببعثة مجلس الأمن في ٢٥ أيار/مايو. وذلك الوعد يجب الوفاء به عن طريق القيام بعمل ملموس. وجبهة تحرير الكونغو يجب أن تعيد الانتشار، دون تأخير، إلى المواقع المحددة في خطط هراري الفرعية.

إن تجريد كيسانغاني من السلاح أولوية أخرى. لقد سحبت رواندا وأوغندا قواتهما من المدينة، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يجب أن يفعل نفس الشيء. ومن غير المقبول أن تبقى تلك القوات هناك وقد مرت سنة على اتخاذ القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي دعا إلى تجريد كيسانغاني من السلاح.

وأخيرا، يجب على جبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يتعاونا تعاونا تاما مع البعثة. والعقبات التي تضعها هاتان الحركتان في طريق انتشار البعثة وأفرقتها للتحقق والرصد، والواردة في تقرير الأمين العام، غير مقبولة ولا تتفق مع مواصلة عملية السلام.

وبينما وقف إطلاق النار يحترمه بشكل عام الموقعون على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، نلاحظ أن الجماعات المسلحة الأجنبية غير الموقعة على الاتفاق تعمل على التورط في صدامات. وهذه يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر. والسكان المدنيون في الكونغو والبلدان المجاورة، وبخاصة بوروندي، سيتعين عليهم أن يدفعوا ثمن ذلك. وكل الأطراف في اتفاق لوساكا، وبخاصة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن تضمن وقف كل أنواع الدعم المقدمة إلى تلك الجماعات المسلحة الأجنبية. وهذه المسألة يجب أن تحل عن طريق عملية تفاوضية لنزع سلاح تلك الجماعات، وتسريحها، وإعادتها إلى ديارها، وإعادة اندماجها وإعادة توطينها.

إن المجلس يشجع معي إقامة حوار بين رؤساء الدول المعنية للتصدي لتلك المشكلة الهامة وفقا لاتفاق لوساكا. والمجلس يلاحظ التأكيدات التي أعطاها السيد أوكيتوندو؛ ويجب العمل بها بأسرع وقت ممكن.

وانتهاكات حقوق الإنسان سبب آخر من الأسباب التي تثير القلق العظيم داخل المجلس. وكل أطراف الصراع يجب أن تفعل المزيد في هذا المجال، وبخاصة في الجزء الشرقي من البلاد. ونحن نشعر بقلق إذ نلاحظ أن منظمات حقوق الإنسان المحلية تتعرض في كل مكان لمضايقات خطيرة. وكما ذكرنا السيد أوتونو ببلاغة تامة، لا يزال الأطفال هم أكثر ضحايا الصراع ضعفا وتوصياته، وخاصة تلك المتعلقة بتسريح الجنود الأطفال، ينبغي أن تكون ذات أولوية لدى الجميع.

إن نهب الموارد الطبيعية الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يتوقف. وقد لاحظ المجلس المبادرات التي أعلنتها بعض الدول، مثل أوغندا، لإلقاء الضوء على هذا الأمر. لكن هنا مرة أخرى، نحن بانتظار تحقيق النتائج. وفي هذا الصيف، فإن فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أنشأه المجلس، سيقدم تقييما آخر للحالة. ونحن عازمون على اتخاذ كل التدابير الضرورية لإنهاء هذا النهب، الذي يشعل الصراع.

إن الاحترام التام من الأطراف للالتزامات التي تفاوضت هي نفسها بشأنها هو وحده الذي يمكّن من استمرار دينامية السلام. والمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ عملية لوساكا تقع على عاتق الأطراف المتحاربة نفسها. ومجلس الأمن، من جانبه، عازم على مساعدة الأطراف في جهودها - إذا احترمت التزاماتها احتراما تاما. وقد دلل المجلس على هذا الأمر بأن أذن بانتشار البعثة. والبعثة الآن في مرحلتها الثانية من الانتشار، التي تتابع فيها عملية فض الاشتباك.

ونحن، شأننا شأن الأمين العام، نعتبر أنه من أجل دعم دينامية السلام، يجب أن نعد للمرحلة القادمة من عمل البعثة. في المرحلة الثالثة، ستساعد البعثة الأطراف على تنفيذ خطط الانسحاب وعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، وإعادة الاندماج. لكن، مرة أخرى، على الأطراف أن تتصرف الآن. لقد أُعدت خطط شاملة، وهي خطط ممتازة لبدء العمل. لكنها يجب أن تختتم على نحو عاجل. ولكي تبدأ الأمانة العامة تخطيطها، فإنها تتطلب معلومات مفصلة بشأن موقع وتشكيل القوات الأجنبية ومسارات انسحابها. والأمانة العامة بحاجة أيضا إلى معلومات بشأن تشكيل ومواقع الجماعات المسلحة وبخصوص المواقع التي ستجمع فيها بغرض تسريحها. ويجب على كل الأطراف أن توفر هذه المعلومات بأسرع وقت ممكن، وبدونها، لن تتمكن البعثة من تقديم الدعم.

ويجب أن تشارك اللجنة العسكرية المشتركة البعثة في المقر حتى يمكن لهاتين الهيئتين العمل في تعاون يوميا.

لقد أقامت الأطراف في اتفاق لوساكا شراكة مع مجلس الأمن. وإلى جانب المجلس، يجب أن يضافر المجتمع الدولي كل جهوده اليوم. ويجب أن يوفر بسرعة مساعدة اقتصادية كبيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يمكن أن تصاحب العودة إلى السلام ظروف معيشية محسنة للكونغوليين. ويجب أن يكون المجتمع الدولي أيضا مستعدا لتقديم المساعدة إلى كل دول المنطقة في تنفيذ الحلول التي تضعها تلك الدول نفسها بغية ضمان الاستقرار في وسط أفريقيا. وهنا، أفكر، في جملة أمور، في المؤتمر الإقليمي المقترح للسلام، والأمن، والديمقراطية والتنمية. لكن هنا أيضا، إن الجهود التي تبذلها الأطراف في الصراع هي التي ستمكن تلك الشراكة من أن تؤتي ثمارها.

ولأن المجلس بصدد تمديد ولاية البعثة، يجب أن نواصل اتصالاتنا الوثيقة بالموقعين على اتفاق لوساكا حتى نتمكن من تقييم دعمنا لعملية السلام على أفضل ما يكون

وبأدق وسيلة ممكنة. كما اقترح السفير غرينستوك، يمكننا الاستفادة من افتتاح الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في أواخر أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر، عندما يكون الوزراء الأعضاء في اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا في نيويورك، لتنظيم اجتماع آخر مع مجلس الأمن. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نعمق حوارنا لبناء الثقة وتعاوننا للاستفادة من السلام لصالح شعب الكونغو ولكل الشعوب الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد كونشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أعرب عن الشكر للسيد غينو، وكيل الأمين العام لعرضه تقرير الأمين العام، الذي يتضمن التطورات التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الشهرين الماضيين. وأرحب أيضا بالسيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد أولارا أوتونو، ممثل الأمين العام المعني بشؤون الأطفال والصراعات المسلحة. وأشكر السيد أوتونو على إحاطته الإعلامية المقنعة للغاية بشأن محنة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة توصياته إلى مجلس الأمن بشأن برنامج العمل لتصحيح هذا الوضع.

إننا إذ نأخذ في الحسبان التقدم الذي أحرز مؤخرا بصدد المحافظة على وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك بين القوات، وتعزيز الحوار بين الكونغوليين ووزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذي تعزز دون شك بفضل الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة في الشهر الماضي - يساورنا الشك إزاء إمكانية تعذر إلغاء عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة السياسية في بعض البلدان المجاورة.

ولا تزال الحالة الخطيرة بالمخاطر متوقفة على كثير من المشاكل السياسية والعسكرية والاجتماعية التي يعتمد حلها على رغبة الأطراف في تنفيذ اتفاقاتها بموجب اتفاق لوساكا للسلام. وفي هذا الصدد، من الأهمية البالغة أن تدرك الأطراف المعنية أن الحل الشامل الوحيد لهذه المشاكل، إذا ما اقترن باستعدادهم للدخول في حوار بناء وللتسوية، يمكن أن يسفر عن نتائج حقيقية تؤدي إلى تسوية ذات مغزى للصراع. ونطالب مرة أخرى جميع الأطراف أن تتغاضى عن طموحاتها التي لا حاجة لها بها وأن تشترك في التنفيذ الفعال لاتفاق لوساكا.

وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا لأن بعض الأطراف لم تقدم حتى الآن معلومات بشأن أعداد قواتها وتنظيمها وأسلحتها الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتمد المزيد من التقدم نحو تحويل مفهوم العمليات المنقح إلى خطة حقيقية اعتمادا مباشرا على تلك المعلومات.

وليس بمستطاعنا حتى الآن أن نصف مستوى التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - ''غوما'' بأنه مرضيا. كما أن عدم التعاون يتعارض أيضا مع روح الترتيبات المبرمة بموجب اتفاق لوساكا. ونحث جميع الأطراف على ضمان إقامة مستوى ملائم من التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يتصل بكل من برنامج نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وتوطينها وإعادة إدماجها وإعاداتها إلى أوطانها وفض اشتباك القوات وتوفير الإمكانيات الضرورية لوصول موظفي الأمم المتحدة إلى جميع المواقع.

ولا تزال مشكلة نزع السلاح في كيسانغاني تتسم بالحدة. ولا بد من حلها دون إبطاء، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

وفيما يتصل ببداية المرحلة الثالثة من العملية، نتفق تماما مع رأي الأمين العام ونؤكد على ضرورة اتباع نهج متوازن لتخطيطه، مع مراعاة المهام الكثيرة والمعقدة التي سوف تواجه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء الفترة الانتقالية. ونعتبر أن قرارات زيادة العناصر المدنية زيادة كبيرة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك وحدة الشرطة المدنية الجديدة، وزيادة قدراتها السوقية، يعد قرارا ملائما.

وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومن شأن ذلك أن يدل على التزام مجلس الأمن بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتحقيق الاستقرار في الحالة في المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت نفسه، نذكر نقطة مفادها أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست العنصر الرئيسي لتسوية الصراع. وينبغي أن يظل العامل الأساسي في هذا الصدد متمثلا في رغبة واستعداد المحاربين أنفسهم في وضع نهاية لهذا الصراع.

أما فيما يتعلق باستخدام الأطفال كمحاربين، فإننا نؤكد مرة أخرى على أن هذه الممارسة غير مسموح بها. ونطالب بصورة عاجلة المجندين بوقف استخدام الأطفال من أجل هذا الغرض ومساعدة الأطفال في جمع شملهم مع أسرهم.

وبغية إعادة الحالة إلى الأوضاع الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الملائم أيضا ألا يحيد بصرنا عن الجانب الاقتصادي للمشكلة. وفي هذا السياق، نرى أن من الضروري الإسراع بإنشاء لجنة حوض نهر الكونغو التي من شأنها أن تعزز الملاحة في النهر وتسهم من ثم في إنعاش التجارة على طول هذا الشريان الرئيسي للبلد، المتمثل في شبكة الطرق المائية الداخلية. وهذه المسألة لها أهمية بالغة أيضا بالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتصل بشحن الإمدادات إلى الفرق التابعة لها.

وفي ظل خلفية التطورات الإيجابية التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة كلها، والتي نشأت خاصة بعد إيفاد بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، نود أن ننوه إلى أهمية التعاون الإقليمي، ولا سيما الاجتماعات بين قادة البلدان المشتركة في الصراع. وهذه مسألة حاسمة بصفة خاصة في ضوء المعلومات الواردة عن حركة عناصر الفرق المسلحة المتجهة شرقا عبر رواندا وبوروندي وتنزانيا. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذه التطورات الأخيرة.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا لمشروع قرار مجلس الأمن الذي سوف يعتمد في وقت متأخر من هذا الأسبوع. ونعتقد أن المشروع يرسل إشارة جادة إلى الأطراف فيما يتصل باغتنام الفرصة المتاحة من أجل تسوية الصراع وتحقيق الاستقرار في الحالة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد جان - ماري غينو وكيل الأمين على تقديمه هذا التقرير الممتاز للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر أيضا السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام والمعني بشؤون الأطفال والصراعات المسلحة على إحاطته الإعلامية بشأن حالة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشاطر المتكلين

الآخرين الترحيب بحضور وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا معنا، وأشكره على بيانه الهام.

ويؤيد تقرير الأمين العام الملاحظات والاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة مجلس الأمن التي أوفدت مؤخرا إلى منطقة البحيرات الكبرى. ويقدم لنا الأمين العام أيضا مفهوم العمليات لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يعتقد وفدي بأنه مفهوم ملائم للتصدي للتحديات التي تواجهنا بصدد عملية لوساكا للسلام. وهو مفهوم تطلعي النظرة في نطاقه، من شأن أن يمهد الطريق أمام الانتقال من مرحلة الوزع الثانية التي اطلعت بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مرحلة الوزع الثالثة التي سوف تقوم بها البعثة.

ويرى وفدي أن الأمين العام قد قال لمجلس الأمن ما يريد المجلس أن يعرفه ليتسنى لنا أن نتخذ قرارات ملائمة للتحرك إلى الأمام بصدد تيسير عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة، وفي منطقة البحيرات الكبرى كلها. ومجلس الأمن على علم تام بمسؤولياته. ومن المهم للأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار أن تفهم مسؤولياتها على الوجه الأكمل.

وينبغي ألا يكون هناك أي شك فيما يخص التزام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد برهن مجلس الأمن كذلك على التزامه بإحلال السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر إرسال بعثته إلى منطقة البحيرات الكبرى، وفي غضون الأيام القليلة القادمة سوف يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام واحد، مما سيسمح للأمين العام بالتخطيط على مدى أطول.

وأعضاء المجلس في البعثة، متحدين في أهدافهم، أكدوا لجميع الأطراف على ما ينتظر من كل طرف أن يفعله على حدة، وما ينتظر من كل الأطراف أن تفعله بشكل جماعي، وهو أن التزامها تجاه لوساكا والاتفاقات اللاحقة لا بد أن يكون غير مشروط.

ولا بد لنا أن نواصل تركيزنا على المضي قدما. ومن الأهمية أن تفهم الأطراف بوضوح واجبها نحو القيام بالتحرك الملائم للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على أنفسها بالتنفيذ الفعال لأحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويدرك وفدي أنه بالرغم من وجود عدد من التطورات الإيجابية الهامة إلا أنه ما زال هناك عدد من القضايا المقلقة وغير المحسومة. ومن الأهمية أن يحرز تقدم في حل هذه القضايا دون تأخير حتى يمكن الحفاظ على التقدم نحو السلام.

وسوف ألقي الضوء على بضع قضايا نعتبرها ذات أهمية كبرى في عملية السلام. لقد أكد مجلس الأمن مرارا – في قراراته وفي مناقشاته مع اللجنة السياسية وفي مناقشاته مع كل طرف من أطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار – على أهمية الحوار السياسي الوطني بالنسبة لعملية السلام. وأعلن ميسر الحوار، السير كاتوميلي ماسيري، بدء اجتماع تحضيري في ١٦ تموز/يوليه. وأغتنم هذه الفرصة لكي أطالب كل الأطراف مرة أخرى بالارتفاع إلى مستوى الحدث واستغلال هذه الفرصة كاملا لبناء سلام دائم في الكونغو. وفي الوقت ذاته أهيب أيضا بالرئيس كابيلا أن يدخل مع نظرائه – جيرانه في رواندا وبوروندي وأوغندا – في مناقشات مفيدة لتلبية الشواغل الأمنية لكل الدول في المنطقة، وأدعو جيرانه إلى التجاوب معه. ولا شك أن وجود خطر أمني على أي من تلك البلدان هو خطر على السلم لها جميعا. وأشيد بالزعماء في الجنوب الأفريقي الذين يشجعون وييسرون الحوار بين زعماء المنطقة. وأعيد التأكيد على أهمية تصرف كل طرف بأسلوب إيجابي واتخاذه الخطوات المناسبة لدفع عملية السلام إلى الأمام.

وهذه الخطوات تشمل، أولا، وقف الأطراف لكل الأنشطة المعادية بعضها ضد بعض، مما يعني الامتناع عن توجيه اتهامات زائفة من طرف ضد طرف آخر.

وثانيا، يجب إنهاء كل الدعم للجماعات داخل الكونغو من القوات الخارجية. وبلدان المنطقة التي تستمر في تقديم هذا الدعم يجب أن تخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي على عرقلة السلم وإدامة معاناة الشعب الكونغولي.

وثالثا، لا بد من المضي قدما في نزع سلاح كل الجماعات المسلحة داخل الكونغو وتسريحها وإعادتها لأوطانها وإعادة دمجها على نحو فعال ودون تأخير. ولا بد من الوقف الفوري للدعم الذي يقدم إلى القوات السلبية، وخاصة الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الرواندية والانتراهامويين، ويجب أن تتحقق بعثة منظمة الأمم المتحدة من نزع سلاح هذه القوات وتسريحها.

ورابعا، يجب احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ويجب ضمان حماية السكان المدنيين - الذين يخضعون لسيطرة الجماعات المسلحة والذين يعيشون في مناطق تم إخلاؤها بموجب خطط فض الاشتباك والانسحاب. ويسترعي تقرير الأمين العام الانتباه إلى الانتهاكات الجسيمة التي تقع في مناطق خاضعة لسيطرة كل الجماعات المسلحة في الكونغو، بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية. ولا يمكن التستر على هذه الحقائق مهما حاول البعض إنكارها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يدرك كل المقترفين أن المجتمع الدولي لن يتجاهل الفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين. ولن يكون هناك إفلات من العقاب.

وخامسا، لا بد من وضع حد فوري لتجنيد الأطفال المحاربين والاحتفاظ بهم. ولا بد من تسريح الأطفال المحاربين وإعادة دمجهم في المجتمع بدون أي تأخير، ولكي يكون هذا العمل مقبولا، يجب أن تتحقق منه بعثة المنظمة. وأحث المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة لتحقيق برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والتوطين للأطفال المحاربين وكل الجماعات المسلحة في الكونغو.

ولا بد أن أوجه بضعة تعليقات إلى حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. يجب أن تعمل هاتان الجماعتان بما ينسجم مع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطط فض الاشتباك، ولا بد أن تلتزما بقرارات مجلس الأمن. ويجب أن تلتزم حركة التحرير بخطة فض الاشتباك وأن تسحب قواتها إلى الخطوط المحددة في إقليم اكواتور دون أي تأخير إضافي. ويجب أن يمتثل التجمع للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) وأن يسحب قواته من كيسانغاني. ويجب أن يفهم التجمع أن التعاون مع البعثة ونزع سلاح كيسانغاني هما جزء لا يتجزأ من عملية السلام ويجب أن يفهم عواقب الإخفاق في الامتثال.

ويعترض وفدي على الموقف الذي ينتهجه التجمع فيما يخص قافلة وقود البعثة في طريقها إلى كيسانغاني. ونحثه على الرجوع عن موقفه والتعاون بشكل كامل مع البعثة بلا شروط.

وليس صبر المجتمع الدولي بلا حدود. فمن الأفضل للحركة والتجمع ومؤيديهما أن يدركوا أن المجتمع الدولي لا يستطيع احتمال مثل هذا التعنت منهم إلى الأبد. وفي الوقت ذاته ينبغي للآخرين ألا يفسروا هذه العبارات الموجهة إلى الحركة والتجمع ومؤيديهما على أنها تعني أن أي طرف عليه التزام أقل بالتعاون الكامل مع عملية السلام وبعثة المنظمة.

ولقد أبرز الأمين العام في تقريره الحالة الإنسانية الأليمة للشعب الكونغولي. والمشاكل التي تواجهها النساء والأطفال شديدة بوجه خاص وتتطلب اهتمامنا الفوري.

وتؤيد جامايكا بالكامل تعزيز بعثة المنظمة لكي تتعامل مع الظروف الإنسانية التي تبلي بها الحرب الأطفال، ونتطلع إلى العمل مع الممثل الخاص على خطة العمل من أجل الأطفال المتضررين من الحرب. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يؤيد دعم الوكالات الإنسانية التي تسعى إلى تدبير الإغاثة لشعب الكونغو.

وفيما نتقدم على هذا الطريق الوعر نحو السلام، من الأهمية أن نبني سلاما يدوم. ولكي نفعل ذلك، لا يمكننا أن ننتظر حتى يتم إسكات كل المدافع أو نزع سلاح كل المحاربين أو سحب كل القوات الأجنبية بالكامل من الكونغو. ولن يكون الحل السياسي فعالا إن لم يكن الحوار السياسي ونزع السلاح وانسحاب القوات الأجنبية أمور مصحوبة ومدعومة بتدابير لبناء السلام، بما فيها الدعم الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولا يمكن أن يكون هناك توقف بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. فلكي تتم استدامة السلام يجب أن تتداخل هذه العمليات وتندمج وتنجز على نحو متزامن.

ولهذا، يتحتم على المجتمع الدولي - ولا سيما البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية الأخرى المشاركة الكاملة في عملية السلام في هذه المرحلة الحرجة.

وختاما، اسمحوا لي أن أحيي تحية إجلال الممثل الخاص للأمين العام، السيد مرجان، على قيادته المثالية لبعثة الأمم المتحدة، وأن أحيي رجال ونساء البعثة، مدنيين وعسكريين على السواء، على الجهود الرائعة التي يبذلونها في ظل ظروف صعبة للغاية في خدمة قضية السلام.

وأحيي أيضا البلدان التي أسهمت بقوات وموظفين آخرين في خدمة البعثة والأمم المتحدة، ولولا ذلك لم يكن الأمل في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوى وهم يتلاشى.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بالسيد أوكيتوندو، وزير الخارجية والتعاون الدولي لجهورية الكونغو الديمقراطية، ويشكره على بيانه بشأن الحالة الراهنة في هذا البلد.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره الثامن عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن نعرب عن امتناننا له على العرض الهام للغاية الذي قدمه السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوتونو، على إحاطته الإعلامية، التي كانت مؤثرة للغاية. وإن الاستماع إلى محنة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبعث لدينا الشعور بالإلحاح لبذل مزيد من الجهود لوضع حد للصراع الجاري حاليا.

ويقدم تقرير الأمين العام تحليلا شاملا وواقعيا للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويتضمن مقترحات معقولة للغاية. ونحن نتفق مع تقييمه للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونؤيد أفكاره فيما يتعلق بالمرحلة المقبلة لانتشار البعثة.

ونرى، في أعقاب زيارة بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، أن تقرير الأمين العام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأنشطة البعثة ستزيد من تعزيز تطوير عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وحاليا، أكملت القوات المسلحة التابعة لأطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة أساسية عملية فض الاشتباك؛ واستمر وقف إطلاق النار؛ وتحسَّن تعاون الأطراف مع البعثة؛ وتجري الاستعدادات لإجراء الحوار

السياسي فيما بين الكونغوليين. وفي ذات الوقت، هناك زيادة في الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف على شتى المستويات بين البلدان في منطقة البحيرات الكبرى.

وهذا الزخم الإيجابي في التطورات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أظهر للمجتمع الدولي أنه توجد فرصة، وزاد من ثقته في عملية السلام، ولكن يجب أن نلاحظ أيضا أنه لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه قبل تحقيق السلام الفعلي.

ولا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى عموما مشوبة بالمصاعب والمخاطر. والجهود التي تبذلها أطراف الصراع لا تزال تقصر كثيرا عن توقعات المجتمع الدولي. ومؤخرا، استمرت بعض الجماعات المسلحة، بدعم من بعض الأطراف، في القيام بأعمال عنف. ولم تكمل جبهة تحرير الكونغو فض الاشتباك، ونحن لا نزال ننتظر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ليتخذ إجراءات تصحيحية لتحقيق نزع السلاح في كيسانغاني. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الأطراف المعنية بعد للجنة العسكرية المشتركة والبعثة معلومات مفصلة عن قواتها المسلحة وجماعاتها المسلحة.

وتتسم إعادة افتتاح نظام نهر الكونغو، كما قال وكيل الأمين العام غينو، بأهمية رئيسية. ومع ذلك لا تزال هناك بعض المصاعب والعقبات.

ونجد أيضا أن مسلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما وصفه السيد غينو، مزعج للغاية. وندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعاون الكامل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة.

ويتضمن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن نصوصا صريحة عن مسؤولية مختلف الأطراف في المرحلة المقبلة من عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال المسألة الأساسية تتمحور حول توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية لحل الصراع بالوسائل السلمية في أقرب وقت ممكن، وما إذا كانت تريد ترجمة هذه الإرادة إلى عمل فعلي.

ومؤخرا دعا العديد من البلدان المجتمع الدولي والأمم المتحدة خصوصا إلى تكريس الاهتمام اللازم لأفريقيا. وينبغي ألا تصبح أفريقيا قارة مهملة. ومن المشجع أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يكرسان اهتماما كبيرا للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى عموما.

ومن الناحية الأخرى، فإن مصير جمهورية الكونغو الديمقراطية يقع في نهاية الأمر في أيدي شعب ذلك البلد - الحكومة، والأحزاب السياسية، والجماعات المسلحة والمجتمع المدني. وبالمثل، فإن مصير البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى يقع أيضا في أيدي شعوب تلك البلدان.

ولذا ندعو أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى إلى الحفاظ على الزخم الذي اكتُسب بصعوبة من أجل السلام، وندعوها إلى اتخاذ إجراءات عملية للتعاون مع الأمم المتحدة في مجهود مشترك لتعزيز عملية السلام. وهذا يشمل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها خلال زيارة السيد أوتونو بشأن مسألة الأطفال الجنود.

وفي الحقيقة إن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مصلحة الأطراف المعنية، وشعب ذلك البلد ومنطقة البحيرات الكبرى عموما.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أقدر لكم تسامحكم وأعتذر لكم ولأعضاء المجلس عن المجيء متأخرا إلى الجلسة وعن الحركة السريعة داخلا وخارجا. ولكنها في قضية وجيهة،

لأن عمل مجلس الأمن يخضع للتمحيص في القاعة المجاورة في مجلس الوصاية. وقد افتتحتم الدورة أنتم بنفسكم، سيدي الرئيس، وأعتقد أن من الحكمة لو أن أعضاء المجلس كانوا ممثلين هناك. والسفير فالديفييسو يدافع بشجاعة في وجه عدد من التعليقات المتوقعة بشأن عمل مجلس الأمن.

ولكنها مناقشة بناءة تماما، ويمكنني أن أقول أيضا إنها مناقشة تفاعلية جدا، وهي ربما تكون درسا أيضا للمجلس في جلساته المفتوحة.

وحسنٌ جدا أن نرى أن وزير الخارجية أوكيتوندو معنا اليوم، وأعرب بشكل خاص عن تقديري لتكبده المشاق ليجتمع بنا أثناء نظرنا في هذا الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في محاولة إحلال السلام في بلده.

ووفدي أيضا يشعر بغاية الامتنان على الإحاطتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام غينو والممثل الخاص أوتونو صباح اليوم.

وستدلي السويد ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي وهو سيتضمن سياسة المملكة المتحدة هنا. وأود فقط أن أدلي بثلاثة أو أربعة تعليقات محددة عن أين نقف الآن.

أعتقد أننا جميعا متفقون، وقد كنا في البعثة في الشهر المقبل، على أن المسؤولية الأساسية عن إيجاد السلام في منطقة البحيرات الكبرى تقع على عاتق قادة تلك البلدان أنفسهم. وسيضطلع مجلس الأمن بدور يتسم بالتصميم، ولكن يتعين عليه أن يلعب دورا مساعدا في العملية برمتها.

ونحن نرحب كثيرا بالتقدم الذي أحرز خلال الأشهر الأخيرة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأنا واثق من أن كل البيانات التي يُدلى بها خلال جلسة اليوم تتطرق إلى هذه النقطة بقوة. وهي أن دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يتطور إلا في أعقاب التقدم الذي تحرزه الأطراف.

وأنا أكرر بصورة خاصة ما أكد عليه أولئك الذين ركزوا صباح اليوم على جبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، مثلما فعل المتكلمان السابقان. وأعتقد أن الأنباء في هذا الاتجاه هزيلة. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحاول تصحيح الوضع، لكن الأطراف لا تحترم الجدول الزمني. وأهم من ذلك، أن هذه الأطراف لم تصلها بعد الرسالة، ومفادها أنها إذا أرادت القيام بدور في الحياة السياسية لهذا البلد المضطرب في المستقبل، بوصفها أطرافا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلن يكون بوسعها أن تفعل ذلك دون مساندة دولية، ولن تحصل على المساندة الدولية ما لم تؤيد تنفيذ اتفاق لوساكا كاملا. والنقاط التي أثارها السفير وارد وآخرون في هذا الصدد، تكتسب أهمية بالغة.

وينبغي للأطراف الآن أن تقدم معلومات وخططا جادة لسحب القوات والتقدم على طريق نزع الأسلحة وتسريح المحاربين. ونحن نرحب ترحيبا حارا بكامل تقرير الأمين العام بشأن هذه المسائل، ولا سيما اقتراحه بإنشاء شعبة للتخطيط المدني - العسكري المتكامل بغية تنسيق الدعم لعملية التجريد من الأسلحة، والتسريح، وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وكلما قلبنا الأمر بهذا الشأن، كلما تضاعفت أهمية انطلاق هذه العملية الآن، على أن تشمل القوات التي ما زالت تجوب البلاد وتلحق الضرر بالجزء الشرقي من الكونغو. فإن لم نفعل ذلك، ستفسد الأجزاء الأخرى من الاتفاقات المتبادلة التي تم الدخول فيها بموجب اتفاق لوساكا. ولم يصلنا بعد الرد الذي يرضينا من جميع أعضاء اللجنة السياسية في هذا الصدد، وعلينا أن نتابع الأمر عن كثب.

وعلينا أن ندرك أيضا الروابط القائمة بين هذا الصراع والصراع الدائر في بوروندي، بما في ذلك التخطيط لعملية التجريد من الأسلحة، والتسريح والإعادة إلى الوطن،

وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين. وأنا على يقين بأننا جميعا سنؤكد على ذلك صباح اليوم.

ويسعدنا أيما سعادة أن السير كيتوميلي ماسيري يحرز الآن تقدما في الحوار بين الطوائف الكونغولية. وعلينا أن نعترف بأن التفاعل بين هذا الحوار من جهة وتنفيذ عملية السلام من جهة أخرى له أهمية كبيرة. وعلينا أن نعترف أيضا بالعلاقة الترابطية بين العملية السياسية وفرص إعادة تنشيط الاقتصاد. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للكونغو أن يحرز تقدم في كل من المجالين في أقرب وقت ممكن.

وما زال الوضع الإنساني سيئا للغاية، وعلينا أن ندرك أن إحراز تقدم في انسحاب القوات العسكرية وفض الاشتباك يفتح الباب أمام مزيد من التحديات في مجال الإدارة السياسية والمدنية في الكونغو والإغاثة الإنسانية. وقد تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور أكبر في هذا المجال. ونتطلع إلى أن نتلقى من الأمانة العامة خططا أكثر تفصيلا بهذا الشأن، إلا أننا سننظر بدقة متناهية في ما سيقترح. إننا نريد تفاصيل وتقديرات دقيقة للتكاليف. وثمة إمكانات واسعة النطاق للقيام بمزيد من العمل في نطاق الأنشطة التي يصفها تقرير الأمين العام، وعلى مجلس الأمن أن يميز بدقة شديدة بين ما هو مطلوب وما يمكن تحمل تكاليفه في هذا الصدد. ومن شأن ذلك، مرة أخرى، أن يدعم ما تحرزه الأطراف المعنية من تقدم.

ونحن نشكر بحرارة الممثل الخاص أوتونو على تقريره إلى مجلس الأمن صباح اليوم. ونرحب بالتدابير التي يقترحها من أجل وضع حد لاستخدام الأطفال الجنود، ونرحب بقبول الأطراف المعنية لهذه المقترحات. فهذا تقدم طيب، ويسعدنا أيما سعادة أنه كان بوسعه القيام بهذه الزيارة. ونريد من مجلس الأمن أن يشارك في رصد تنفيذ ما يقترحه السيد أوتونو، إلا أننا نعرب له عن تأييدنا الحار. وكما قال، فثمة ضرورة أكبر لضمان أن يتاح للأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية بديل حقيقي، بديل الحياة الطبيعية. صحيح أن ذلك ينبغي أن يعالج في إطار الحوار بين الطوائف الكونغولية، وأيضا من خلال جهود الأمم المتحدة.

وأنا أيضا أثني ثناء حارا على ما أنجزه الممثل الخاص مرجان في فترة ولايته في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى ما يحققه جميع أعضاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المشاركة في الكونغو في هذه المرحلة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نعتبر مشاركة السيد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في جلسة المجلس اليوم، وكذلك السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح، أمرا بالغ الأهمية وعظيم الفائدة.

ووفد الاتحاد الروسي ممتن للأمين العام على تقريره الوافي عن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما نشعر بالامتنان للسيد غينو على عرضه لهذا التقرير. ونحن نتشاطر التفاؤل الحذر الذي يعبر عنه هذا التقرير في تقييم للتطورات في هذا البلد. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن يحترم وقف إطلاق النار بوجه عام. وقد أُحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بفض الاشتباك بين القوات في هذا الصراع. إن جزءا من القوات الأوغندية وقوات زمبابوي ينسحب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجري الاستعدادات على قدم وساق من أجل بدء الحوار بين الطوائف الكونغولية.

وفي الوقت نفسه، قد نرى أن من السابق لأوانه التأكيد على أنه لا رجعة في عملية السلام. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير تحقيقا لهذه الغاية، لا سيما من الأطراف في هذا الصراع، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تسويته.

وعلى هذا الأساس، نؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ١٢ شهرا، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مع الإبقاء على المستوى الحالي للحد الأقصى المتفق عليه في إطار العنصر العسكري لهذه البعثة. وسيسمح ذلك بالإعداد الملائم لبدء المرحلة الثالثة من عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي رأينا أن الخطوات الهامة في هذا الاتجاه ينبغي أن تشمل استكمال عملية فض الاشتباك بين أطراف الصراع وتجريد مدينة كيسانغاني من الأسلحة، وفقا لأحكام القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). ومن الضروري كذلك تسريع عمل اللجنة السياسية للمشاركين في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واللجنة العسكرية المشتركة من أجل وضع الخطط المفصلة لترع أسلحة الجماعات المسلحة والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن نرى أن تطور مسيرة السلام يتطلب تكثيف الحوار بين الدول المعنية بالصراع، وذلك في المقام الأول من خلال الاتصالات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجاراتها. وفي هذا السياق تندرج إمكانية حل الكثير من الجوانب الأساسية للتسوية، لا سيما تلك المتعلقة بنزع أسلحة ما يسمى بالقوات السلبية، والتسليح وإعادة الإدماج.

ومن الأهمية بمكان أن يمنع تسلل الجماعات المسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أراضي الدول المجاورة، الأمر الذي من شأنه توسيع نطاق الصراع. وفي هذا الصدد، لا بد وأن أشير إلى قلقنا البالغ إزاء مشاركة جبهة تحرير الكونغو في المعارك الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن هذا الاتجاه الناشئ يستدعي أقصى درجات الانتباه، وحبذا لو قدم الأمين العام توصية محددة لمواجهة هذا الاتجاه.

والجهود التي تبذلها الأطراف في الصراع من أجل المصالحة سوف تحظى بتأييد الأمم المتحدة وبعثتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نرحب باعتزام الأمين العام في هذه المرحلة المبكرة تصعيد أنشطة البعثة في المجالات المدنية، والسياسية، والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، وفي مجال حقوق الإنسان. ولا بد للجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن تكون عنصرا أساسيا في الاستراتيجية العامة لتسوية هذا الصراع.

وفي هذا السياق أود أن أشير بشكل خاص إلى أهمية مشروع إعادة فتح الملاحة النهرية بين مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية الخاضعة لسيطرة الأطراف المتنازعة، وهو أمر هام للحل الشامل الذي مهما شددنا عليه لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. ويجب أن تلعب قوة الشرطة المدنية دورا مفيدا في تخطيط المهمات المستقبلية والذي ظهر الآن للمرة الأولى في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. إلا أنه من الأهمية بمكان أن تكون كافة التدابير التي تتخذها الأمانة العامة لتطوير البعثة تبعا لمفهوم محدد أن تنسجم مع الولاية التي وافق عليها المجلس، وأن يتم التخطيط لها بشكل كامل، وأن تكون مبنية على المصادر السوقية اللازمة.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا سيدي الرئيس على عقد هذا الاجتماع الهام حول جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر وكيل الأمين العام، السيد غيهينو على عرض تقرير الأمين العام الثامن حول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعبر بالمثل عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، السيد اولارا أتونو لإحاطته لنا حول وضع الأطفال في نزاع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب ترحيبا حارا بالسيد شي أوكيتو ندو، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشكره على بيانه الشامل.

كما نعلم جميعا، أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية شهدت تغيرات هامة نحو الأفضل في الشهور القليلة الماضية. فلم يقتصر الأمر على استمرار وقف إطلاق النار فقط بل إن فض اشتباك القوات على الأرض استمر بشكل ميسر، فيما عدا الإقليم الاستوائي حيث توجد بعض الصعوبات. وعلى أية حال، إننا على ثقة أن الالتزام الذي قطعته في هذا الصدد جبهة تحرير الكونغو في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية في لوساكا في الشهر الماضي والذي كرره شخصيا السيد بيمبا في اجتماع بعثة مجلس الأمن معه في كامبالا سيحترم بشكل كامل بدون أي مزيد من التأخير.

ونطالب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بالالتزام بقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) الذي يدعو إلى نزع السلاح في كيسانغاني. ولا يمكن "للتجمع" أن يستمر في ازدراء قرار مجلس الأمن في هذا الصدد.

ونحن نتطلع إلى انسحاب القوات الأجنبية بصورة كاملة من أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية ونرحب بالخطط التي وضعتها الأطراف في اجتماع لوساكا للجنة السياسية والبعثة العسكرية المشتركة. إن خطة الانسحاب تتطلب من أطراف التراع أن تقدم معلومات هامة حول تحرك قواهما وغيرها من المعلومات ذات الصلة في مواعيد محددة. والمعلومات بالغة الأهمية أيضا من أجل خطة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو والتحضير للمرحلة الثالثة من الانتشار.

وبينما نرحب باقتراح الأمين العام بأن يبقى انتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو في حالة انتقالية للمرحلة الثالثة ريثما تسمح الأوضاع على الأرض بالانتشار بموجب المرحلة الثالثة، نعتقد أن الانتشار الكامل للمرحلة الثالثة لا يجب تأخيره بدون داع. ونعتقد بشكل خاص ألا يكون التأخير نتيجة فشل الأطراف في تنفيذ التزاماهما بموجب ميثاق لوساكا والاتفاقات التي تلتها والخاصة بفض الاشتباك والانسحاب الكامل من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أيضا أنه أثناء الانتقال إلى المرحلة الثالثة يجب أن يصل انتشار بعثة الأمم المتحدة إلى حده الأقصى ٥٣٧ ٥ المخصصة في المرحلة الثانية.

وحيث أن الحوار الداخلي الكونغولي على وشك أن يبدأ برعاية السير كيتوميلي ماسيري، فإن على المجموعات المسلحة الكونغولية أن تتخلى عن خياراهما العسكرية وأن تستعد للحوار السياسي وتقوم مع الأحزاب السياسية في البلد والمجتمع المدني بالمساعدة في تهيئة الإطار الدستوري لحكم ديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي عدم تفويت الفرص الجديدة لخدمة بلادهم من خلال العملية الديمقراطية في عملية التحرير السياسي الجديدة التي بدأها الرئيس كابيلا في البلاد.

على المجموعات المسلحة أن تتعاون بشكل كامل مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو في مهمة إعادة السلام والوضع الطبيعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفوق كل شيء، فإنه يجب على الجماعات المسلحة أن تفهم أن أي إعاقة من جانبها لن يقبلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل عام.

وخلال زيارة بعثة الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ذكرنا القادة الذين اجتمعنا بهم مرارا بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وفي المنطقة بدون نزع السلاح والتسريح وإعادة توطين وتأهيل القوات المناوئة، بما في ذلك القوات المسلحة الرواندية السابقة و "الانترهاموي" والمسؤولة عن كثير من المشاكل

التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يعطي ذلك أولوية كبرى كما هو معترف به في اتفاق لوساكا.

إنه لا بد من أن تقوم الأطراف المعنية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بجهد منسق من خلال الحوار بين قادة المنطقة. سيكون على بعثة الأمم المتحدة في الكونغو مسؤولية هامة في هذا الصدد ويجب أن تكون جاهزة بأسرع ما يمكن للقيام بدورها. ونحث المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين على الإسهام بسخاء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

ومع انخفاض النزاع والعودة التدريجية للوضع الطبيعي لا بد أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات إعمار شاملة لإعادة الاقتصاد إلى مساره وأن تعزز السلام والديمقراطيات. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بدعم واسع، مرة أخرى من المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين. ونأمل أن تكون الأطراف التي شاركت في الاستغلال غير القانوني للمصادر الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أحيطت علما بشكل جدي بتصميم مجلس الأمن بعد تقرير المجموعة الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بأنها ستتصرف على النحو المناسب إذا لم يتم إنهاء عملية النهب بسرعة.

إن الحالة الإنسانية الناتجة عن الصراع ما برحت سيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقر بالعرفان لجهود المنظمات الإنسانية المشاركة في تخفيف معاناة الشعب الكونغولي. لقد استمعنا إلى السيد أولارا أوتونو ونعتصر ألما للصورة التي قدمها لنا عن محنة الأطفال في النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤيد وفدي بشكل كامل الخطة ذات النقاط الخمس التي أوصى بها لصالح أطفال الكونغو.

أود أن أحيي بعثة الأمم المتحدة في الكونغو بحرارة لأنها تقوم بعمل هائل في ظل ظروف صعبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت القيادة الديناميكية للسفير مرجان. ولقد شهدنا ذلك بجلاء خلال زيارة بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، يؤيد وفدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الكونغو لمدة عام.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بكلمات اعتذار وشكر مختصرة. أود أن أعتذر لزملائي على عدم وجودي في وقت مبكر هذا الصباح. ولكنني كنت مثلكم، سيدي الرئيس، قد دعيت إلى قاعة أخرى لحضور اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أن أشكر زميلي الايرلندي لأنه سمح لي أن أتكلم صباح هذا اليوم حيث أنني مضطر للسفر بعد الظهر.

وأثني عليكم، سيدي، لعقد جلسة اليوم. ونرحب بالسيد ليونارد شي أوكيتوندو، وأنتهز هذه الفرصة لأشكره على ضيافته الحارة والكريمة عندما كنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأريد أن أشكر أيضا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو، وصديقي العزيز، السفير أولارا أوتونو على بيانيهما.

لقد ذكر المتكلمون السابقون عددا من النقاط، وسنحت لنا الفرصة لمناقشتها قبل أسبوعين في جلسة علنية عندما ناقشنا بعثة مجلس الأمن في منطقة البحيرات الكبرى. لذلك فإننا نود مجرد أن نضيف ثلاث ملاحظات نأمل في أن تساعد في مناقشات اليوم.

أول ملاحظة نود تقديمها هي أننا لا نستطيع التسليم بأن الفرصة التي تمت الإشارة إليها مرات عديدة ستبقى متوفرة إلى الأبد؛ وهذا يجب تأكيده. وبالطبع، كما اتفقنا في تلك الجلسة التي انعقدت سابقا، فإن بعثة مجلس الأمن أعطت قوة دفع إضافية لاتفاقية لوساكا. ولقد بدأ سلام هش يترسخ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أنه يجب المحافظة على الزخم الإيجابي الذي ولّده الفصل بين القوات وانسحاب القوات الأجنبية. إلا أن المشكلة التي نواجهها هي أنه لا يزال هنالك العديد من العقبات والمخاطر. ولربما لا يدعو ذلك إلى الدهشة - أننا نشهد دلائل على تراجع بعض الأطراف، وبشكل خاص حركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

وكما أشار عدد من المتكلمين، فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه العملية هي نزع سلاح الجماعات المسلحة في المنطقة وتسريحها وإعادة دمجها أو إعادة توطينها. ومن الواضح أن هذه القضية معقدة، ولربما لا نستطيع أن نعالجها بكثير من التفاصيل هنا، غير أنني أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير أصدرته للتو مجموعة التصدي للأزمات الدولية، بعنوان ”نزع السلاح في الكونغو: الاستثمار في منع الصراع“. ويحاول التقرير أن يناقش هذه القضية بإسهاب. وبالطبع، نحن لا نوافق على جميع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. لكنني أذكر أنه خلال بعثة مجلس الأمن، أمضى العديد منا الوقت أثناء وجودنا في الطائرة بقراءة التقارير التي نشرتها هذه المنظمة للتعرف على خلفية الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. وآمل أيضا أن يرجع أعضاء المجلس إلى التقرير الذي أشرت إليه. وهو يبين أن هذه المشكلة خطيرة يجب على المجلس أن يتصدى لها. وآمل أن نتصدى لها.

ونواجه تحديا آخر في هذه المرحلة يتعلق بالمسؤولية عن حماية المدنيين. وأدرك كذلك أن هذه القضية حساسة جدا. وقد أحطنا علما بالقلق الذي تم التعبير عنه في الفقرة ٩٣ من تقرير الأمين العام حول مشكلة التأكيد على إدارة مدنية فعالة، بما في ذلك سلامة وأمن السكان المدنيين في المناطق التي تجلو عنها القوات الأجنبية. وتركز الفقرات من ٦٧ إلى ٦٩ من تقرير الأمين العام على التحدي الملح المتمثل في توفير الأمن للسكان الكونغوليين. غير أن الفقرات من ٩٣ إلى ٩٥ من التقرير تشير بجلاء أيضا إلى أنه لا يمكن توقُّع أن تتولى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المسؤولية. فالمسؤولية الرئيسية عن هذه الوظيفة وواجبات احترام القانون والنظام تبقى على عاتق الأطراف الرئيسية في اتفاق لوساكا.

وفي نفس الوقت، إن تجربة رواندا وسربرينتسا المأساوية تذكرنا بأنه من غير المقبول أخلاقيا بالنسبة للأمم المتحدة أن تبقى ساكنة تجاه الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان. فبمجرد وجود البعثة - وإن كنا لا نأمل أن يكون هذا هو الوضع - يتوقع منها أن توفر الحماية للسكان المدنيين.

وبالرغم من أن بعثة الأمم المتحدة لا تملك الولاية أو الموارد لحماية المدنيين، فإن بإمكانها، على الأقل، أن تقوم بعملية رصد قيِّمة. وذلك بإخطار مجلس الأمن بشأن أية تهديدات خطيرة لأمن المدنيين. وعندما يحدث ذلك، سيكون المجلس ملزما بالنظر في استجابة مناسبة والعمل على تحقيقها. ونود أن نعيد إلى الذاكرة، في ذلك الصدد، التوصيات الواردة في التقرير المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي صدر بشأن التحقيق المستقل في أعمال الأمم المتحدة خلال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، تحقيق كارلسون، وجاء فيه أنه:

”على الأمم المتحدة - وبشكل خاص مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات - أن تكون

مستعدة للعمل على منع أعمال الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أينما كانت. ويجب ألا تكون الإرادة السياسية عرضة لمعايير مختلفة''. (S/1999/1257، المرفق، التوصية ٣)

وتتعلق ملاحظتنا الثانية بالجوانب الإنسانية. ونحن نشعر مثل زملائنا بالذهول نتيجة الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام، وأعتقد أنه ورد في بيان السفير أوتونو هذا الصباح، أن أكثر من مليوني نسمة قد شُردوا، و ١٦ مليون نسمة بحاجة ماسة إلى الغذاء، ومليوني نسمة أصيبوا بمرض ''الإيدز''. وفي بعض المناطق مثل موبا وكاليما، قضى أكثر من ٧٥ في المائة من الأطفال نحبهم أو يتوقع أن يموتوا قبل أن يصلوا إلى السنة الثانية من عمرهم. وهذه العينة العشوائية من الإحصاءات المحزنة توازي كلام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد كينزو أوشيما، القائل بوجود ''نقص إنساني هائل'' (S/2001/572، الفقرة ٦٢). ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من المصادر للتصدي لهذه المشكلة.

وفي رأينا – وربما هذا أمر واضح وإن كان مفيدا – أن الطريقة الأكيدة لإنشاء ''مصداقية إنسانية'' كبيرة تتمثل في أن توقف الأطراف في اتفاق لوساكا القتال فورا والوفاء بجميع التزاماتها. وإن الدراسة المتعلقة بالوفيات التي نشرتها اللجنة الدولية للإنقاذ بتاريخ ٨ أيار/مايو توضح أن العدد المفرط في وفيات المدنيين سوف يستمر في التزايد ما دامت جميع الأطراف تصر على اتباع الخيار العسكري. وفي الوقت نفسه نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات الثوار على الاتفاق على فتح ممرات للمساعدات الإنسانية بين كنشاسا والمحافظات الشرقية والشمالية. ونتطلع أيضا إلى العمل مع السفير أوتونو بشأن خطة العمل التي وضعها والمؤلفة من خمس نقاط للتصدي للحالة الخطيرة الناجمة عن الحرب التي تضر بالأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وملاحظتنا الأخيرة تتعلق ببوروندي. إن الحالة في بوروندي تشكل معضلة لهذا المجلس. وكلنا نتفق على أنه لا يمكننا تجاهل هذا الجانب من الصراع في منطقة البحيرات الكبرى . كذلك نقر بأن عدم احتواء الأزمة في بوروندي ستكون له عواقب على السلم في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وسوف يديم ذلك الحلقة المفرغة المتمثلة في الصراع الإثني الذي ابتليت به المنطقة. وحقا كما ذكر الأمين العام في تقريره فإنه

''لن يكون هناك سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون حل شامل للوضع في بوروندي''. (S/2001/572، الفقرة ١٠٦)

لذلك نؤيد بقوة مناشدة الأمين العام رؤساء الدول في المنطقة أن يقوموا بحث الجماعات المسلحة على الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف والدخول في مفاوضات على الفور. وقد فعلنا نفس الشيء عندما كنا جزءا من بعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن تعقُّد واستعصاء الأزمة في بوروندي يتحديان إيجاد أي حل سهل. غير أن التحدي الهائل الذي تشكله هذه الأزمة يتطلب منا الاستمرار في إيلاء اهتمام وثيق للحالة الناشئة. وفي هذا الصدد قد يكون من المجدي لنا أن نتأمل في الدور الذي يمكن أن تقوم به بعثة الأمم المتحدة في الكونغو بصورة مجدية في منطقة الحدود مع بوروندي.

واسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في الإشادة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل مرجان، الذي يثابر على عمله بالرغم من مرضه. ونتمنى له الشفاء العاجل.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أولا أود أن أشاطر زملائي الترحيب بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد أوكيدوندو في هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام

لشؤون حفظ السلام، السيد غينو، على تقريره المقدم إلى المجلس.

ويسرنا أيضا أن نرحب بوكيل الأمين العام الذي يشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، السيد أوتونو، في مجلس الأمن؛ فهو صديق وذخر لكل عضو في الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أنه صديق وذخر للأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. ونديـن لـه بالعرفان على اضطلاعه بمهمته في وسط أفريقيا، ونشكره على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. وأود أن أردد ملاحظاته وملاحظات زملائي بشأن استخدام الأطفال كجنود في صراع البحيرات الكبرى. ولا يمكننا أن نفصل هذه المسألة عن المسعى الأوسع للسلام في المنطقة وعلينا أن نسلِّم بأنه حتى في ظل مناخ تُنتهك فيه حقوق الإنسان بصورة متواترة فإن استخدام الأطفال الكريه للقتال في حروب البالغين جدير بالازدراء الخاص.

وقد تمثلت الاستراتيجية العامة التي اعتمدها مجلس الأمن في دعم الالتزامات التي قطعها للأطراف على النحو الذي أعرب عنه في اتفاق لوساكا وفي البيانات التالية. وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي التجسيد للدعم الذي يقدمه المجلس. ويتوقف نجاح إجراءاتنا مباشرة على الالتزامات التي تقطعها الأطراف وعلى أداء الأطراف فيما يتعلق بتلك الالتزامات. وقد قدمت جميعها وعوداً يجب الوفاء بها من أجل استعادة السلام والتقدم.

وتشمل الاستراتيجية العامة ثلاثة أجزاء متشابكة. فأولاً، يحتاج السلام في الكونغو إلى الشرعية الديمقراطية التي يمكن أن تأتي من الحوار الوطني المقترح الذي يرمي إلى عقد انتخابات وطنية. وسيلزم التعاون والأخذ بحلول توفيقية من جانب جميع الأطراف المعنية لأجل تحقيق هذا الهدف الضروري. ويتعين علينا مضاعفة جهودنا في دعم الحوار بين الأطراف الكونغولية، لأن هذه هي العملية التي ستؤدي إلى إعادة بناء دولة الكونغو. وفي رأينا انه لا يمكن أن توجد دولة بدون نظام قضائي عامل، ولن توجد عدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون سلطة الدولة الشرعية.

الجزء الثاني المرتبط بهذا هو أن السلام يتوقف على إنهاء التهديدات التي تشكلها القوى المسماة بالقوى السلبية. وتشاطر الولايات المتحدة مجلس الأمن ما يساوره من القلق إزاء التقارير التي أفادت مؤخراً بتحرك عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي، وجبهة الدفاع عن الديمقراطية، وقوات التحرير الوطنية شرقاً صوب رواندا وبوروندي وتنزانيا. ولا يمكن أن يكون شيء أكثر زعزعة للاستقرار من تجدد الإغارات من هذه الجماعات على بلدانها الأصلية. ومن غير المقبول أخلاقياً في رأينا تقديم العون لتحرك هذه القوات عائدة إلى رواندا أو بوروندي أو التغاضي عنه. وهو، زيادة على ذلك، يشكل خطراً على عملية السلام برمتها. ويكمن الجواب الوحيد في التعاون بين دول الإقليم على وقف التسلح، ومن ثم نزع سلاح هذه الجماعات وتفكيكها، مع تسريح فرادى أعضائها وإعادتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم.

وثمة حظر مفروض من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تقديم الأسلحة للقوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي، وهي قرارات نرى أنه ينبغي تعزيزها. ويدعو مشروع القرار الذي يتفاوض أعضاء المجلس بشأنه حالياً جميع الحكومات إلى التوقف عن تقديم السلاح لجبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية. وقد لا تكفي تلك التدابير وحدها لإحلال السلام في المنطقة، ولكن التاريخ يشير إلى أن السلام الذي ننشده سيكون أصعب منالاً مما هو بدون تلك التدابير.

وثالثـاً، يتطلـب السـلام انسـحاب جميـع القـوات الأجنبية. ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في هذا الاتجاه، ولكنه بصراحة غير كاف. فالأطراف التي لم تقدم التزامات تفصيلية بسحب قواها يلزم أن تفعل ذلك الآن. ولا يجب أن يكون هناك أي تراجع في هذا الصدد. وفي حين لا يمكن إتمام هذه العملية بدون التعاون الأمني بين الدول الأطراف، يقع على عاتق كل منها على حدة واجب بأن تجعل ذلك التعاون فعالاً.

وأريد أن أثير نقطة ركّزت عليها بعثة مجلس الأمن الأخيرة: وهي ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونحن جميعاً متفقون على أن الإفلات من العقاب لا ينبغي أن يكون مقبولاً في هذه الأزمة، ولكننا بحاجة للدخول في مناقشة بشأن كيفية وضع حد له. وكما في حالة مشاركتنا الأوسع نطاقاً في تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن تتمثل أول استجابة لنا في التوجه إلى شركائنا في عملية السلام. ويجب أن نذكر الجميع بالتزاماتهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ويجب أن نعمل على كفالة الوفاء بتلك الالتزامات.

وكما أشار بالفعل وكيل الأمين العام غينو والممثل الخاص أوتونو بأبلغ العبارات، على الأطراف التزامات بموجب قرارات المجلس وبموجب القانون الإنساني الدولي بأن تحترم الحقوق المدنية. ويجب أن تكون كيسانغاني منزوعة السلاح، كما يجب إعادة فتح نهر الكونغو للتجارة. وأعمق من ذلك كله أن هذه الواجبات التي تقع على عاتق الأطراف هي مدينة بها للشعب الكونغولي. ونطلب اتخاذ هذه الإجراءات الآن.

وختاماً، نسلم جميعاً بالأداء غير العادي لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو. فقد أدت البعثة عملاً رائعاً بما لها من موارد محدودة تعين عليها بها أن تغطي بلداً شاسعاً يفتقر إلى التنمية. ونرى أن الأمين العام قد أعطانا تقريراً ممتازاً يوازن بين ضرورة اتخاذ إجراء من جانب الأمم المتحدة وضرورة اتخاذ إجراء من جانب الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا. وتضع توصيات الأمين العام البعثة في نطاق المهام القابلة للتحقيق وتحدد نقاطاً مرجعية واقعية للالتزامات في المستقبل. ويسرنا أن نعرب عن تأييدنا لهذا التقرير ولمشروع القرار المطروح حالياً.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على عرض تقرير الأمين العام الأخير، الذي يُجمل مقترحات التحول إلى المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أوتونو، الذي ليس بطبيعة الحال غريباً على هذه الطاولة، على تقريره. وتشاركه أيرلندا الكثير من الشواغل الكثيرة التي تساوره وترحب بالتقدم الذي أفيد إحرازه بشأن تسريح الجنود الأطفال، رغم أن ما يلزم عمله أكثر من هذا بكثير بالطبع. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمداخلة البنّاءة التطلعية التي ألقاها وزير الخارجية شي أوكيتوندو، وأن أشكره على الترحيب الحار الذي حظي به وفد مجلس الأمن إبان زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخراً. كما أود، شأني في هذا شأن الآخرين، أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل مرجان، وبالرجال والنساء من أفراد البعثة على عملهم الدؤوب بالنيابة عن المجتمع الدولي.

وسوف تتكلم السويد لاحقاً باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد أيرلندا ذلك البيان تأييداً كاملاً.

وقد عادت بعثة مجلس الأمن من منطقة البحيرات الكبرى متفائلة بدرجة معقولة بشأن احتمالات تسوية

الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حدثت منذ ذلك الحين بعض تطورات إيجابية، غير أنه حدثت أيضاً بعض دواعي الإحباط. ويقع العبء الآن على عاتق الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا في الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاق المذكور ومقاومة إغراء استغلال وقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات في إحراز تفوق على الأطراف المشاركة لها في التوقيع. إذ يجب على جميع الأطراف القبول بأن الصراع قد انتهى وأن المستقبل يكمن في التعاون والتنفيذ المتبادل والمطّرد لاتفاق لوساكا.

وقد سعى مجلس الأمن دائماً في مختلف قراراته وبياناته، وفي مختلف الاجتماعات التي عقدها مع الأطراف، إلى إظهار نوع من التوازن والتناسب في طلباته. وترى أيرلندا أن الأطراف قد اعترفت بذلك ورحبت به، وأنه قد أتاح للمجلس أن يقدم إسهاماً حقيقياً في إحراز التقدم المتواضع الذي تحقق حتى الآن.

ومن هذا المنطلق نعرب عن قلقنا إزاء ما أفيد به من عدم تعاون حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وندعو الحركة لإتمام برنامج إعادة نشر قواتها في القطاع رقم واحد، والتجمع إلى الامتثال لطلب المجلس أن يسحب قواته من كيسانغاني. ونحث جميع الحكومات الأجنبية على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق لوساكا بأن تسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، إلى رفض تقديم أي دعم للقوى المسماة بالسلبية، فضلاً عن جماعات ماي-ماي التي تنتهك وقف إطلاق النار.

أما استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الحكومات الأجنبية، وهو من نواتج الصراع، فيجب أن ينتهي على الفور.

وإذ ننتقل إلى اقتراح الأمين العام، نأسف لأن أنغولا وأوغندا فقط هما اللتان وفرتا للبعثة معلومات عن أعداد ومواقع وتسليح القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية ونزع السلاح، والتسريح، والعودة، وإعادة الاندماج، وإعادة التوطين. ونحن نتفق مضطرين مع الأمين العام، على أنه نتيجة لذلك، ليس هناك حاليا أساس لمزيد من العمل تقوم به الأمم المتحدة لاستدامة ودعم المبادرات التي اتخذتها الأطراف في هذه المجالات.

ومع ذلك، نتفق أيضا مع الأمين العام على أن الأعمال التحضيرية للمرحلة الثالثة من عمليات البعثة، على النحو الوارد في التقرير السابع للأمين العام، ينبغي أن تبدأ. ونرى أنه ينبغي بذل جهد خاص لمواجهة الحالة في كيفوس، إذ أن حل الصراع أو الصراعات هناك أساسي لإنهاء العنف في المنطقة الأوسع نطاقا. ونحن نرحب ترحيبا خاصا بالاقتراح القاضي بنشر مكون مدني لتقديم النصح والمساعدة إلى السلطات المحلية في الاضطلاع بواجباتها لضمان الأمن للسكان. ونرحب أيضا بالعزم على ضم متخصصين إلى البعثة في حقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، وحماية الأطفال والوعي بالمنظور الجنساني، ونأمل أن يتمكنوا من تقديم الدعم إلى السلطات المحلية في تطوير قدرتها.

ونحن نؤيد كذلك التركيز المنصب على المنظور الجنساني، ونؤكد أن الأثر الخاص الذي يخلّفه الصراع على النساء والبنات ينبغي أن يراعى في كل جوانب عمل البعثة. ونؤيد تأييدا خاصا تعيين نائب للممثل الخاص للأمين العام يسند إليه التنسيق في إطار البعثة، وبين البعثة وسائر وكالات الأمم المتحدة والمانحين.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية القائمة للشعب الكونغولي، التي يؤكد عليها الأمين العام، نؤيد الدعوة إلى

إنشاء ممرات إنسانية للسماح باستئناف التجارة في الأغذية والبضائع الأخرى بين كينشاسا والأقاليم الشرقية والشمالية. وندعو الحكومة والجماعات المتمردة إلى العمل معا لبلوغ هذه الغاية.

إننا نلاحظ أنه من المتصور أن يكون دور البعثة في المرحلة الانتقالية محدودا بتطورات الرصد وإبلاغ المجلس عنها. ونحن نتفق اتفاقا تاما على أن أطراف الصراع تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامة السكان المدنيين. ونعترف أيضا بالقيود العملية الموضوعة على الأمم المتحدة، لأسباب ليس أقلها المصاعب الجغرافية والسوقية للعملية. ومع ذلك أود أن أشير، كما فعل زميلي ممثل سنغافورة، إلى أن مجرد وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع سيهيئ شعورا بالتوقع يجب أن نكون مستعدين للاستجابة له وفقا للتطورات.

وأود أن أختتم بياني بنبرة إيجابية فأحث كل الأطراف الكونغولية على العمل بشكل وثيق مع وسيط الحوار بين الطوائف الكونغولية، السير كيتوميلي ماسيري، والعاملين معه لتحقيق تقدم مبكر في إقامة حكومة ديمقراطية صحيحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن نجاح الحوار بين الطوائف الكونغولية أساسي للسلام والاستقرار الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بنطاقها الأوسع.

وخلال زيارة المجلس لكنشاسا، وصف صديق للكونغو ذلك البلد – الذي ينعم بموارده الطبيعية والبشرية الكبيرة – بأنه كخزانة فقد مفتاحها. والحوار بين الطوائف الكونغولية يتيح للشعب الكونغولي الفرصة لإعادة صنع ذلك المفتاح وبالتالي فتح إمكاناته الهائلة واستعمالها بما يعود بالنفع على الشعب الكونغولي كله.

السيد تقية (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أشكر السيد جان – ماري غينو على عرضه التقرير الثامن للأمين العام. وأود أيضا أن أشكر السيد أولارا أوتونو على عرضه وقائع زيارته الأخيرة للكونغو. ووفد بلدي يأمل أن تتحسن صحة الممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل مرجان، في القريب.

ويود وفد بلدي أيضا أن يرحب بوجود وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية هنا. إن مشاركته في هذه الجلسة تشهد مرة أخرى على الاهتمام الذي توليه حكومة بلده لدور مجلس الأمن في السعي إلى إحلال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ومرة أخرى، أود أن أشكره على كل أوجه التعاون التي أبداها هو شخصيا وأبدتها حكومة بلده مع بعثة مجلس الأمن.

إن قوة الدفع نحو السلام موجودة في المنطقة، لكنها هشة. ومن الجدير أن نفعل كل ما في وسعنا لعدم عكس مسارها. وهنا، المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأطراف، إذ يجب أن تعمل وفقا لقرارات مجلس الأمن، وتلتزم بالتعهدات التي قطعتها على نفسها وتتجنب أية ارتدادات إلى الوراء من شأنها أن تلحق الضرر بالمنطقة كلها.

ونحن ممتنون للأنشطة الدبلوماسية الكثيرة الجارية في المنطقة، وكذلك لاجتماعات القمة التي عقدت أو يخطط لعقدها. ونشجع كل المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف للحوار بين دول المنطقة دون الإقليمية. فذلك الحوار سيتيح الإسراع بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وبينما تعاون السلطات الكونغولية مع البعثة تعاون مرض، لا تزال البعثة – كما يذكر تقرير الأمين العام – نشعر بالإحباط نتيجة عدم توفر التعاون من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وجبهة تحرير الكونغو. ولقد نقلت بعثة مجلس الأمن خلال زيارتها، رسالة واضحة، تذكر

تلك الأطراف بالتعهدات التي قطعتها على نفسها. وينبغي للمجلس أن يعيد تأكيد هذه الرسالة.

والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تثير القلق، وهناك احتياجات ملحة. وثمة جهود كبيرة تبذلها منظمات إنسانية بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة. وهذه الجهود تستحق دعمنا الكامل.

لقد وصف السيد أولارا أوتونو توا التحديات الكامنة في هذه الحالة التي يجند فيها الأطفال للقتال في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ممتنون للجهود التي بذلها خلال زيارته ولتوصياته بتقديم المساعدة إلى الأطفال المتأثرين بالحرب. ونحن نقدر أيضا كل المبادرات التي تجريها عناصر فاعلة إنسانية من أجل حماية الأطفال.

إن الإحياء الاقتصادي للكونغو من العناصر الهامة التي يجب أن تصاحب العودة إلى السلام. وقد أولت بعثة المجلس هذا الأمر اهتماما خاصا. ونحن نلاحظ بارتياح رغبة البلدان المانحة ومؤسسات بريتون وودز في دعم جهود وتضحيات الحكومة الكونغولية في هذه المرحلة الحاسمة. وإن إعادة فتح الطرق والشبكات النهرية بمساعدة البعثة والقيام بالمشاريع المحلية الصغيرة التي جرى تحديدها أمور ستجعل عائدات السلام ملموسة للشعب.

والتوصيات التي ذكرها الأمين العام في تقريره واقعية، ونحن نؤيدها. والفترة الانتقالية خلال المرحلة الثالثة، كما أوصى بها الأمين العام، تبدو مناسبة بالنسبة لنا. وفي هذا الصدد من الجدير أن نذكِّر الأطراف المتأخرة بأن من الضروري أن توفر كل البيانات المفصلة المطلوبة فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج وإعادة التوطين. وهذه المعلومات أساسية إذا ما كان للأمم المتحدة أن تقوم بدورها.

والحاجة إلى توسيع المكون المدني للبعثة، بما في ذلك نشر وحدة شرطة مدنية، أصبحت واضحة مع تطور عملية السلام. وبالإضافة إلى هذا، فإن تجريد كيسانغاني من السلاح، الأمر الذي طلبه مجلس الأمن في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، والوجود المتزايد للبعثة في تلك المدينة، كما وصفه الأمين العام، يعكسان أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به كيسانغاني في الحياة الاقتصادية والسياسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أخبرنا السيد غينو، فإن لكيسانغاني قيمة رمزية.

ونحن نتفق على أنه بينما يمدد المجلس ولاية البعثة، يجب عليه أن يظل حذرا ويقوم بعملية إعادة تقييم منتظمة لتطور الحالة وامتثال الأطراف لالتزاماتها. وعمليات التحضير للمرحلة المقبلة يجب أن تصاحبها إرادة سياسية متجددة من الأطراف. لقد عمل مجلس الأمن منذ العام الماضي في شراكة مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وهذه الشراكة ينبغي أن تعزز خلال المرحلة القادمة التي ستكون، دون شك، حاسمة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن التحية للأمين العام، ولممثله الخاص، السيد كامل مرجان، ولقائد قوة البعثة ولكل أعضاء البعثة على الجهود الكبيرة التي ما زالوا يبذلونها دعما للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى تأخر الوقت، وبموافقة المجلس، أعتقد أنه سيكون من الملائم أن نعلق الجلسة الآن. لدينا عدد من المتكلمين، من بينهم أعضاء المجلس النرويج ومالي وكولومبيا وبنغلاديش، بصفتي الوطنية، وأيضا السويد وناميبيا ومصر واليابان وبوروندي ورواندا. سنعلق الجلسة الآن ونستأنفها الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.